الفصل الرابع

التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى إطار النظام التعليمى بجمهورية مصر العربية

تقـــديم

يتميز عصرنا الحاضر بظهور تطورات سريعة متلاحقة فـــى شـــتى المجـــالات وتحقيق إنجازات كبيرة فى ميادين العلم والتكنولوجيا ، وظهور ســـمات ومعـــالم جديدة تختلف عن سمات ومعالم العصور الماضية ، وربما كان من أهم ما يمـــيز عالمنا المعاصر أن التعليم اصبح حق لكل مواطن حسب قدراته وإمكاناته ، فنحـــن نعيش فى عصر أصبحت فيه ديمقراطية التعليم ضـــرورة لا يمكـــن تجاهلـــها ، واصبح التوسع فى منح فرص التعليم للجميع إحدى السمات المميزة لنظم التعليـــم فى العالم المعاصر[١] .

وقد أكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

The Universal Declaration of Human Rights

وذلك فى المادة رقم (٢٦) منه على [٢] :

١. أن لكل فرد الحق فى التعليم ، ينبغى أن يكون التعليم مجانياً على الأقل فى مراحله الأولى والأساسية،و ينبغى أن يكون التعليم الأولى إلزاميا وإجباريا وان يواصل طلاب التعليم الفنى تعليمهم العالى .
٢. للأباء الحق فى اختيار نوع التعليم الذى يناسب أبنائهم .

إن المجتمعات المعاصرة تسعى على اختلاف نزعاتها الأيدلوجيـــة ودرجـــات تقدمها فى الإنتاج إلى التنمية الشاملة ، حيث أن التنمية الشـــاملة هـــى عمليـــة تتكامل فيها جميع اوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى بطريقة عضوية لتكـــون كلاً واحداً يهدف إلى تنمية المجتمع ذاته ورفع مستوى معيشة أفراده ، وذلك فى ضوء احتياجات المستقبل وإمكانيات الحاضر ، وتضلع التنمية الشـــاملة بعـــدة مهام ، ولعل من أهمها بناء البنية الأساسية للاقتصاد القومى ، ونشر التعليـــم

---

[١] Frank , H . Klassen , Global Trends in Education , Doha , Qater , January , p . 1

[٢] United Nations Educational , Scientific and Cultural , Organization : the Universal Declaration of Human Rights , A Guide to teacher , 1970

على أوسع نطاق بين أبناء المجتمع وزيادة مواقع العمل ومراكز الإنتاج الاقتصادية ، وتنظيم خطوات التنمية الشاملة على أسس علمية من خلال خطة شاملة منسقة ، لذلك فبناء التقدم وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة تتطلب زيادة الاستثمار فى عنصرين أساسيين هما رأس المال المادى بموارده المتعددة ورأس المال البشرى بمستوياته المختلفة ، كما أن الاعتماد على أحد عنصرى التنمية دون غيره يحد من قدرة المجتمع على إحداث التنمية [١]

فقد تغيرت النظرة للتربية فى العصر الحديث تغيراً جوهرياً ، فبعد أن كان ينظر إليها على أنها خدمة اصبح ينظر إليها على أنها استثمار يعود على كل من الفرد والمجتمع ، ولاشك أن التعليم الفنى يعد افضل استثمار ، فعن طريقة يمكن الارتفاع بإنتاجية الفرد بما يؤدى إلى رفع مستوى معيشته إلى رخاء مجتمع كله[٢] .

ومن المسلم به إن التعليم الفنى يعد مصدراً هاما من مصادر القوى البشرية المدربة ،و تزويدها بالمعرفة والفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام طرق الإنتاج التكنولوجى الحديثة عن طريق الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى ، حيث إن هذا التعليم يهيئ الفرد ويعده للقيام بدوره كاملاً فى المجتمع وتلبية احتياجاته والوفاء بمطالباته المستقبلية والنهوض به وتطويره ، وذلك عن طريق تغليب الناحية العملية على الناحية النظرية من خلال تعليم حرفة صناعية أو زراعية أو غيرها على أساس علمى منهجى مما يمكن الفرد من القيام بدوره على وجه مرضى ، الأمر الذى دفع كثير من دول العالم إلى الاهتمام بمؤسسات التعليم الفنى وتطويرها لكى تصبح أهم السبل فى إعداد القوى البشرية المدربة ، وفقاً

---

[١] بحث من إعداد قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، تطوير التعليم الفنى فى ج.م.ع فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (دراسة مقارنة) ، كلية التربية : جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ١

[٢] احمد كمال عاشور ، بعض الاتجاهات العالمية وتجارب الدول المتقدمة فى مجال التعليم المهنى والتقنى ، اجتماع مسئولين وخبراء لدراسة مكانة التعليم التقنى والمهنى " الفنى " بالنسبة للتعليم العام فى البلاد العربية (دمشق ١-٦ أبريل ١٩٧٨) ، القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٠ ص ٤٥

للتخصصات التى تتطلبها الخطط والبرامج والمشروعات الخاصة بالتنمية الشاملة [١] .

ونتيجة للتقدم التكنولوجى فى تغيير مفهوم المهارة ، اصبح التعليم الفنى مطالبا بمزيد من التدريبات العملية والفنية بجانب التوسع والتعمق فى الدراسات النظرية والثقافية العامة والمهنية التى تنمى الذوق وترهف الحس وتنمى القدرة على الإبداع والابتكار ، بحيث لا تغطى التدريبات العملية والفنية على الدراسات النظرية والثقافية ، حتى لا تبعد هذا التعليم عن إطاره وأهدافه وحتى لا يصبح مجرد تدريب مهنى أو حرفي فقط[٢]

قد كان للتغير فى التركيب الاقتصادى أثره أيضا على كل من التعليم العام والتعليم الصناعى ،فمن ناحية التعليم العام زاد الطلب على التعليم الثانوى والتعليم الجامعى نظرا لأن العمل فى قطاع الخدمات يتطلب دائما مستويات تعليمية عالية ، كما زاد الطلب على المستويات العالية من التعليم الصناعى والمهنى نظرا لأن تطور أساليب الإنتاج وأنواع السلع المستهلكة يتطلب مستويات عالية من الخبرة والمهارة الفنية ، حيث أن التقدم الصناعى والتكنولوجى جعل من التغير صفة مميزة للمجتمعات الحديثة ، وقد نتج عن هذا أن أصبحت أهم صفة يجب أن يتصف بها الإنسان الحديث هى القدرة على التكيف وفقا لاتجاهات التغير الحادثة[٣]

---

[١] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفني ودوره في إعداد القوى العاملة (٩) . سلسلة دراسات " مصر حتى عام ٢٠٠٠ " القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٧

[٢] محمد مصطفى العلا يلى ، دراسة عن أهم الاتجاهات العالمية وتجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم المهني والتقني ، اجتماع مسئولين وخبراء لدراسة مكانة التعليم التقنى والمهنى " الفنى " بالنسبة للتعليم العام فى البلاد العربية (دمشق ١-٦ أبريل ١٩٧٨) ، القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٠ ص ٢٤

[٣] محمد سيف الدين فهمى – سليمان نسيم ، مبادئ التربية الصناعية ، مرجع سابق ، (د. ت) ، ص ٣٩-٤٠

وقد ارتبط التعليم الفنى ارتباطاً وثيقا بالتطور الاقتصادى للبلاد وبصفة خاصة التعليم الصناعى فضلاً عن التجارى والزراعى ، فهو يعد الطاقات البشرية اللازمة لهذا التطور على درجة ملائمة من الكفاية والقدرة .

وحيث أن الاتجاهات التربوية العامة لأية دولة تكون عادة نتاج العديد من القوى والمؤثرات التى تقف خلف هذه الاتجاهات لذا سوف تعطى الباحثة لمحة تاريخية عن التعليم الفنى الصناعى فى مصر حتى وقتنا هذا .

ولكن قبل هذا التطور التاريخى سوف تعرض الباحثة النظام السياسى والإدارى فى مصر :

أولا : <u>النظام السياسى والإدارى لجمهورية مصر العربية</u>

ينظم دستور جمهورية مصر العربية [١] نظام مصر السياسى ويحدد السلطات العامة فيها ، فمصر دولة نظامها ديمقراطى والشعب المصرى جزء من الأمة العربية والإسلام دين الدولة ، والسيادة للشعب وهو مصدر السلطات .

ويتكون النظام السياسى من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويأخذ النظام الإدارى بأسلوب الحكم المحلى للوحدات الإدارية للدولة تدعيماً لمبدأ لا مركزية الحكم[٢] .

<u>السلطات العامة فى الدولة</u>

١- <u>السلطات التشريعية</u>

يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ومن اختصاصات مجلس الشعب ما يلى[٣] :

أ- **سلطة التشريع** : وهى الاختصاص الأساسى لمجلس الشعب فلكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين التى تحول إلى لجنة خاصة بالمجلس لإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيها ، وإذا اعتراض رئيس الجمهورية

---

[١] صدر دستور مصر الدائم فى ١٩٧١/٩/١١ وعدل فى ٢٢مايو ١٩٨٠

[٢] جمهورية مصر العربية وزارة الأعلام ، <u>الكتاب السنوى</u> ، لهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٤ ، ص ٤١

[٣] المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢

على مشروع قانون أقره المجلس رده إليه خلال ثلاثين يوماً ، فادا اقره المجلس مرة أخرى بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانوناً وأصدره ، كذلك إذا لم يرد مشروع القانون خلال تلك المدة اعتبر قانوناً

ب – يعتبر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد القانون طريقة إعداد هذه الخطة وعرضها على المجلس

جـ – يقر المجلس الموازنة العامة للدولة

د – لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب . ويصدر الرئيس قراراً بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً ، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قراراً به

٢ – **السلطة التنفيذية**[١]

– **رئيس الدولة**

هو رئيس الجمهورية الذى يسهر على تأكيد السيادة للشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ، ويرعى الحدود بين سلطات الدولة .

ومن اختصاصاته :

- يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط ، والقرارات اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط ، والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق العامة ، وله أن يصدر قرارات لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب إذا كان ذلك لضرورة لا تحتمل التأخير ، على أن تعرض على مجلس الشعب بعد ذلك ليقرها أو يوقفها .

- **الحكومة**

حكومة جمهورية مصر العربية هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

---

[١] انظر الباب الخامس ، الفصلين الأول والثالث من الدستور

ومن الاختصاصات التى يمارسها مجلس الوزراء ما يلى :

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية
- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة ، وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

٣- السلطة القضائية

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون والقضاه غير القابلين للعزل وينظم القانون مسألتهم تأديبيا .

وتتشكل السلطة القضائية فى مصر حاليا من المحاكم ، والقضاء الإدارى والمحكمة الدستورية العليا ، والمدعى العام الاشتراكى

الإدارة المحلية[١]

تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات ، والمدن ، والقرى ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية .. كما تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر .

ويكون الوحدات الإدارية موارد محلية ذاتية ، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحدده القانون .

ومن اختصاصات وحدات الحكم المحلى :

- تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرته تتمثل المبادئ الدستورية الأساسية الحاكمة لسياسة الدولة فى مجال التعليم فى الآتى[٢]:

أولا : إشراف الدولة على التعليم كله (المادة ١٨ من الدستور)

ثانيا : التعليم حق تكفله الدولة (المادة ١٨ من الدستور)

---

[١] الباب الخامس من دستور جمهورية مصر العربية

[٢] وزارة التربية والتعليم ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى ،المكتب الفنى للوزير ، يناير ١٩٩٠ ، ص ٦٠

ثالثاً : مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى مراحله المختلفة (المادة ٢٠ من الدستور) .

تنظيم وإدارة التعليم

١- الإدارة التعليمية فى قطاع التعليم قبل الجامعى التابع لوزارة التعليم

من أهم السمات التى تميز الإدارة التعليمية فى مصر بعد صدور قوانين الحكم المحلى ولوائحها التنفيذية تعميق مبدأ الديمقراطية فى مجال تخطيط التعليم ورسم سياسته وأدارته وذلك من خلال إنشاء المجالس التربوية واللجان الاستشارية على المستويين المركزى واللامركزى ، هذا من جانب التحول من المركزية إلى اللامركزية فى إدارة التعليم ، فأصبحت وحدات الحكم المحلى تتولى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وادارة المرافق الخاصة بالتعليم . ونتيجة التحول من المركزية إلى اللامركزية فى الإدارة فقد أصبحت الإدارة التعليمية فى مصر للتعليم قبل الجامعى [١] :

الإدارة التعليمية على المستوى المركزى

تم بموجب القرار الوزارى رقم ٢١٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١١/١ والقوار رقم ٢٦٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١١ إعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم لتصبح على النحو التالى :

- وزير التربية والتعليم ويتبعه مباشرة .
  - مستشار المواد الدراسية والفنية .
  - اتحاد الطلاب .
  - الأمانات الفنية ويتبعها خمس أمانات .
  - شئون مكتب الوزير ويتبعها ثمان إدارات عامة .
  - السكرتارية الخاصة .
  - المركز القومى للبحوث التربوية .
- قطاعات الوزارة الأربع هى :

---

[١] ج . م . ع المركز القومى للبحوث التربوية ، تطور التعليم فى ج . م . ع (١٩٨٦ - ١٩٨٨) القاهرة : الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ - ١٩

• قطاع التعليم ويرأسه رئيس قطاع (وكيل أول وزارة) ويضم

التعليم الأساسى (ويرأسه رئيس إدارة مركزية) ويتبعه ست إدارات عامة .

التعليم الثانوى (ويرأسه رئيس إدارة مركزية) ويتبعه أربع إدارات عامة

• قطاع التعليم الفنى ويرأسه رئيس قطاع (وكيل أول وزارة) ويضم :

التعليم الفنى (ويرأسه رئيس إدارة مركزية) ويتبعه ثلاث إدارات عامة هى التجهيزات الفنية ، التنسيق ، المطبعة الفنية .

• قطاع الخدمات ويرأسه رئيس قطاع (وكيل أول وزارة) ويضم :

الخدمات المركزية ويرأسها رئيس إدارة مركزية (وكيل وزارة) وتضم ست إدارات عامة . ويتبع هاتين الإدارتين المركزيتين إدارة عامة للتنسيق .

• قطاع شئون المديريات والإدارة ويرأسه رئيس قطاع (وكيل أول وزارة)

الإحصاء وشئون المديريات ويرأسها رئيس إدارة مركزية (وكيل وزارة) وتضم أربع إدارات عامة .

التنمية الإدارية ويرأسها رئيس إدارة مركزية وتضم إدارتين عامتين .

الأمانة العامة ويرأسها رئيس إدارة مركزية وتضم أربع إدارات عامة .

وتتولى وزارة التربية والتعليم بقطاعاتها الأربعة نشر التعليم فى أوسع نطاق فى جميع الميادين العامة والفنية فى غير المرحلة العالية .

وبالنسبة للمجالس التربوية واللجان الاستشارية فيرأسها وزير التعليم وهى[1] :

_ المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى

يختص بالتخطيط لهذا التعليم ورسم خططه وبرامجه ودراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصة بالسياسة العامة للتعليم .

_ المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية

يختص بوضع الخطط المرحلية لمحو الأمية وتحديد ما يلزم للخطة ومتابعة تنفيذ الخطة لمحو الأمية .

---

[1] ج . م . ع المركز القومى للبحوث التربوية ، تطور التعليم فى ج . م . ع (١٩٨٦ - ١٩٨٨) . مرجع سابق ، ص ١٨ - ١٩

_ مجلس رؤساء القطاعات والإدارة المركزية

ويختص بدراسة الموضوعات التى تخرج عن اختصاصات رؤساء القطاعات كل فى قطاعه – ومدارسة الخطط السنوية والخمسية ومشروعات الموازنة .

_ مجلس مديرى التربية والتعليم

ويختص بدراسة الموضوعات التى تتعلق بالسياسة العامة للوزارة وبحث المشكلات التى تعترض تنفيذ الخطة التعليمية واقتراح الحلول المناسبة لها .

٢- الإدارة المركزية على المستوى اللامركزية :

تحددت درجات مديرى ووكلاء مديريات التربية والتعليم بالمحافظات بموجب قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١١١ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ وتحدد الهيكل التنظيمى لمديريات التربية والتعليم بموجب القرار الوزارى رقم ٢١٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١١/١ والقرار الوزارى رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧ .

ومما سبق عن النظام السياسى الإدارى فى جمهورية مصر العربية ، يلاحظ أنه بالرغم من الاتجاه إلى اللامركزية فى مجال التعليم إلا أنه لا يتم أى إصلاح أو تعديل فى مجال التعليم إلا فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، فالدولة هى التى لها السيطرة على والإشراف على التعليم كله (المادة ١٨ من الدستور) ، وهذا على عكس ما يتم فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية ، فالحكومة الفيدرالية ليس لها أى تدخل فى النواحى التعليمية ويترك حرية التصرف فى هذا المجال لحكومات الولايات وبالتالى تتضح اللامركزية بصورة أكبر من جمهورية مصر العربية وهذا ما تم شرحه فى الفصل الثانى عن التعليم الثانوى فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية.

ثانياً : النظام التعليمى داخل إطار النظام التعليمى بجمهورية مصر العربية

لمحة تاريخية :

باستقراء تاريخ التعليم فى مصر نجد أن التعليم الفنى نال رعاية واهتمام فى فترات ، وعانى من الإهمال والتقصير المتعمد فى فترات أخرى ، ومن ثم انعكس ذلك على تطوره وتلبيته لاحتياجات الدولة من القوى البشرية المدربة . وإذا سلمنا

بمبدأ تأثر التعليم بالأحوال السياسية ، وجب أن نقسم بحث تطور التعليم الصناعى فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى قسمين واضحين :

الأول : يمتد حتى بدأ ظهور الدولة المصرية ، وتبلور ما اصطلح المؤرخون على تسميته " النظام المصرى " بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ثم صدر أول دستور مصري فى أبريل عام ١٩٢٣ ، وبمقتضاه تكونت الحكومة ذات الطابع السياسي والبرنامج السياسي بعد أن كانت مجموعة من الإدارات .[١]

الثانى : من وقت صدور الدستور حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين سارت مصر بخطى حقيقية نحو التخلص من كل مظاهر الاحتلال الإنجليزى ومن بينها معوقات التعليم عامة والتعليم الصناعى بوجه خاص .

ولكن عند الحديث عن هذا النوع من التعليم تاريخياً يجب أن نتعرض لفترتين تتميز كل فترة منها بأن لها طابع خاص ميز العوامل الثقافية بها وظهر انعكاس ذلك على التعليم الفنى وهما :

(١) **الفترة الأولى :** وتبدأ من عام ١٨٣٠م الذى أنشأت فيها أول مدرسة فنية – حتى قيام الثورة يوليو ١٩٥٢ .

(٢) **الفترة الثانية :** وتبدأ من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حتى الوقت الحالى .

وسوف تتناول الباحثة بالحديث تطور التعليم الفنى فى كل من هاتين الفترتين والجهود الحكومية والأهلية التى بذلت لتطويره مع الإشارة إلى بنية التعليم الفنى وتلاميذه ومعلميه الأمر الذى يوضح المشكلات التى يواجهها هذا النوع من التعليم

تطور التعليم الفنى فى فترة ما قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

اهتم محمد على بإنشاء المدارس العلمية العالية كمدرسة الهندسة والطب والألسن والصيدلة لكى تعد له المهندسين والأطباء والضباط وغيرهم ، وبجانب هذه المدارس العالية امتدت حاجته إلى عمال مهرة يعملون فى المصانع والورش الكبيرة التى أنشأها أساسا لتجهيز جيشه وأسطوله ، ولم يسعفه فى هذا الصدد نظام الطوائف القديم الذى لم يعد قادراً على تكييف نفسه إزاء الظروف الاقتصادية

---

[١] محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، مكتبة النهضة ، ١٩٥٢ ، المقدمة

والعسكرية الجديدة ، فاتجه إلى مصانعه وجعلها مجالاً لتدريب عمالة المهرة على المهن الصناعية المختلفة ، وعلى مدى الفترة من ١٨٠٥ – ١٨٢٩م ظل المصنع هو الوحدة التدريبية بجانب كونه وحدة الإنتاج ، وكان الخبراء الأجانب الذين استحضرهم محمد على من إنجلترا وإيطاليا وفرنسا يقومون بالإشراف على التدريب فى المصانع . وكان العقد الذى يكتبه الخبير يتضمن شرطاً أساسياً ينص عل إلزامه بتعليم عدد من المصريين ومن أمثلة هذه المصانع : مصانع السفن ببولاق ، ومصانع النسيج بالخرنفش وبولاق ، ومصانع الحرير ، الجوخ بالإسكندرية ....الخ .

وقد قام محمد على بإنشاء المدارس الصناعية وقام الرواد التربويون الذين ظهروا فى هذه الفترة بتوجيه الصبية فى تدريبهم على الحرف المختلفة بما تسمح به قدراتهم وكان فى مقدمتهم رفاعة الطهطاوى حيث قام بترجمة رسالة فى الهندسة وكتاب " أصول المعادن " عن الفرنسية وشجع الكثيرين من تلاميذه على ترجمة كتب الميكانيكا وحساب الآلات وقطع الأخشاب وغيرها [١] .

ومما هو جدير بالذكر أن التعليم الحديث منذ نشأته فى عهد محمد على وطوال عهد خلفائه حتى تاريخ إنشاء أول مدرسة فنية اقتصر على الاهتمام بالتعليم الأكاديمى فى المرحلة الثانوية .

مدرسة العمليات

ترجع بدايات الاهتمام بالتعليم الفنى عندما تقرر إنشاء مدرسة العمليات أو الفنون أو الصناعات عام ١٨٣٧م ، وهى أول مدرسة فنية فى عصر محمد على فى حى الازبكية ، وتم تنفيذ المدرسة بعد عامين لمد ترسانتى بولاق والإسكندرية بالفنيين[٢] وقد كان الغرض منها تخريج الفنيين والعمليين لحاجات الجيش المصرى[٣] وبدأت هذه المدرسة بخمسين تلميذا بين مصريين وأتراك ، موزعين

---

[١] محمد سيف الدين فهمى – سليم نسيم مبادئ التربية الصناعية . مرجع سابق ص ٩٧– ٩٩

[٢] احمد عزت عبد الكريم ، التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٣٨ ، ص ٣٨١ – ٣٨٥

[٣] وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التعليم الصناعى فى ج م ع ، ١٩٦٦ ص ٢

بين ثلاث حرف ميكانيكية ثم تقدمت الدراسة بالمدرسة فأدخلت حرف جديدة كالخراطة ، والبرادة ، والحدادة ، والنجارة ، وأشغال البواخر والسفن بالإضافة إلى بعض العلوم النظرية كالرياضيات والميكانيكا أى أن مواد الدراسة تشبه تقريبا مواد الدراسة بمدارسنا الصناعية الحالية .

" وقد بقيت هذه المدرسة طوال عهد محمد على رغم إغلاق الكثير من المصانع والمدارس بعد صدور فرمان ١٨٤٠م الذى قلل عدد الجيش وحد من زيادته ، فلما تولى عباس الإهمال الحكم (١٨٤٨م – ١٨٥٤م) ألغى معظم المدارس الباقية وشتت رجال التعليم ومنهم رفاعة الطهطاوى الذى نفاه إلى السودان ، وقد أمر عباس أن تتحول مدرسة العمليات إلى ورش تشغيل وبذلك ارتد التعليم الصناعى مرة أخرى إلى نظام التدريب ، وخلفه سعيد واليا على مصر من علم (١٨٥٤م – ١٨٦٣م) وكان مبدؤه أن الأمة الجاهلة أساس قيادى من الأمه المتعلمة فألغى المدرسة نهائياً ، وزاد بأن الغى ديوان المدارس نفسه ، فلما تولى الخديوى إسماعيل حكم مصر كان متأثراً بما رآه فى أوربا من مظاهر التقدم والرقى فأمر بإعادة ديوان المدارس كما عاد إنشاء مدرسة العمليات عام ١٨٦٨م فى بولاق وحدد لدخوله شرطين :

١- أن يكون عمر الطالب بين ١٨ – ٢٠ سنة .

٢- أن يجيد القراءة والكتابة .

واشتملت خطة الدراسة على أن تلقى العلوم النظرية صباحاً والتدريب العملى بالمصانع المجاورة بعد الظهر[١] . وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، وكان ديوان المدارس حريصا على أن يرتفع بالمستوى العلمى للمدرسة ، فاختار لها بعض التلاميذ من المهندس خانة ومن الذين أتموا الدراسة بالمدرسة التجهيزية .

---

[١] محمد سيف الدين فهمى – سليما نسيم ، مبادئ التربية الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٩٩

وبفضل على مبارك تخلصت المدرسة من تبعيتها للجيش واصبح الالتحاق بـــها ناتجاً عن الرغبة من جانب أولياء الأمور والتلاميذ ، وليس عن طريق التجنيـــد والإلزام كما كان فى عهد محمد على[١]

وفى عام ١٨٧٤ م أعيد تنظيم مدرسة العمليات فمدت الدراسة بها الـــى خمـــس سنوات بعد أن كانت ثلاثة فقط ، وكان خريجوها يمنحون شهادة تثبت إتمامـــهم للدراسة بها وبموجب هذه الشهادة كانوا يقبلوا في الوظائف المناسبة بالمصـــانع ويحصلون على المرتبات المقررة لها ، وكان لذلك أكبر الأثر فى الإقبال عليها ، وفى عام ١٨٧٥ م أنشأ ديوان المدارس مدرسة صناعية أخرى ، كان يلتحق بـها التلاميذ المتأخر ون دراسياً ، واللذين يعجزون عن متابعة دراســتهم بالمرحلـة التجهيزية (أي الثانوية) لكن سرعان ما ضمت هذه المدرســـة إلـــى مدرســـة العمليات عام ١٨٧٩ م [٢] .

استمرت هذه المدرسة تؤدى رسالتها حتى عام ١٨٨٦م حين بدأت تتجه للفنـــون الهندسية ، وأطلق عليه أسم مدرسة العمليات والصناعات وعندما أستلزم التغيـير الاقتصادي والاجتماعية تطويرها لتعليم الفنون الصناعية والهندسية وكان فى عام ١٨٨٥ حيث أطلق عليها مدرسة الفنون والصناعات وتكلفـــت بتـــأهيل الفنييـــن للمشروعات المدنية والصناعية ، واهتمت الســـلطات المســـئولة عـــن التعليـــم الصناعي بالتأهيل المهني .

---

(١)أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر إسماعيل ، الجزء الثاني ، القاهرة : مطبعة النصر ، ١٩٤٥ ، ص٥٠٥-٥٠٦ .

وعبد الحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة : مطبعة النصر ، ١٩٣٢ ، ص٢٠٨

التعليم الصناعى فيما بين عامى ١٩٢٣ – ١٩٥٢

قد والت الحكومة اهتمامها بدراسة أحوال التعليم الصناعى فكونت لجنة عام ١٩٢٧ لتفتيح نظم التعليم الفنى، فجعلت مدة الدراسة بالمدارس الصناعية ثلاث سنوات بدلا من خمس كما أنشئت بهذه المدارس نفسها دراسة لمدة سنتين أطلق عليها "الأقسام الصناعية الثانوية"[١]

وكان يلتحق بها الممتازون من خريجى المدارس الصناعية وتدرس بها طرق التجارة واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى المواد الفنية والغرض منها تخريج مدرسين عمليين بالمدارس والورش الصناعية الأميرية أو للاضطلاع بالأعمال الصناعية عامة فى مختلف النواحى[٢]

وفى عام ١٩٢٩ تعدل نظام القبول بالتعليم الصناعى فأصبح لا يقبل به سوى الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية كما عدلت المناهج وأصبح يطلق على جميع معاهد التعليم الصناعى مدارسه وورشه اسم "المدارس الصناعية"[٣]

---

[١] محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، ١٩٦٧، مرجع سابق، ص١٠٦

[٢] وزارة التربية والتعليم، إدارة الشئون العامة، المدرسة الصناعية الثانوية الإعدادية، ١٩٥٥، ص٥

[٣] محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، ١٩٦٧، مرجع سابق، ص١٠٧

وفى عام ١٩٣٥م ضمت الوزارة التى كانت تابعة لمجلس المديريات إليها خـــلال هذه المرحلة أنشأت وزارة المعارف "المدارس الإعدادية المكاتب الصناعية وكانت مدة الدراسة بها سنتين لتعليم بعض الصناعات البدوية البسيطة[١]

وفى عام ١٩٣٧م كونت الحكومة لجنة أخرى لدراسة وتنظيـــم أحـــوال التعليـــم الصناعى فجعلت مدة الدراسة خمس سنوات بعد الحصول علـــى شـــهادة إتمـــام الدراسة الابتدائية وتم ذلك برضا الكثيرين من رجال الأعمال والخـــبراء وكـــانت النسبة المقررة للتدريب العملى ٧٠% من خطة الدراسة وكان التعليم الجامعى فـــى الأربعينات قد خطا إلى الأمام بخطوات سريعة إذ أنشئت جامعة الإســكندرية وزاد عدد الكليات الجامعية فى العاصمتين مما جعل خريجى المدارس الثانوية الصناعية يطالبوا بتسهيل التحاقهم بكليات الهندسة وأكد تزايـــد الوعـــى السياســـى والنمـــو الاقتصادى وقلة عدد المهندسين ضرورة تحقيق هذا الطلب فأنشئت عـــام ١٩٤٩م جامعتى عين شمس والإسكندرية بشرط أن يتقدموا إلى امتحان معادلـــة الثانويـــة العامة وقد تخرج فى هذه الدراسات عدة دفعات من المهندسين شغل عـــدد كبـــير منهم وظائف التدريس بالمعاهد الصناعية التى أسست فى الخمسينات[٢]

وفى عام ١٩٣٨م أنشئت مدارس أولية صناعية وعدلت مدة الدراسة بها وأصبحت ثلاث سنوات وكان يلتحق بها من أتم مرحلة التعليم الأولى وظـــل هـــذا النظـــام التعليمى مستقرا منذ عام ١٩٤٠م وحتى عام ١٩٥٢م كما أنشأت الوزارة دراسات مسائية للحصول على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية ابتداء مـــن عـــام ١٩٤٨م وذلك للتقدم لامتحان معادلة التوجيهية لفتح أبواب التعليم العالى أمامهم ويعتبر هذا

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - مستقبله) دراسة وثائقية لتاريخ التعليم الفنى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعى١٩٨٩ ، ص٦٢

[٢] محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم، مبادئ التربية الصناعية، (د . ت) ، مرجع سابق، ص١٠٧ .

العمل هو الخطوة الهامة لتأكيد هذا النوع من التعليم وقيمته التربوية التى يحتاجها المجتمع[١]

وفى عام ١٩٥١م أنشئت دراسة مسائية أخرى لخريجى المدارس الصناعية لمدة ثلاث سنوات للحصول على دبلوم كلية الصناعات لتحل محل مدرسة الفنون والصنائع الملقاة كذلك وجد اتجاه منذ عام ١٩٤٩م نحو توحيد المستوى بين التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى غير أنه فى عام ١٩٥١م تقرر مد مدة التعليم الصناعى إلى خمس سنوات الفرقتان الأوليتان منه القسم الإعدادى أما الفرق الثلاثة الباقية تكون القسم الثانوى الذى يؤهل الحصول على شهادة الثقافة الصناعية التى تبيح بدورها للالتحاق بالقسم التوجيهى لمدة عامين آخرين[٢]

ومما هو جدير بالذكر أن الحاجة إلى الفنيين وهم الحلقة الوسطى بين المهندسين والعمال بقيت قائمة فكان أن أنشأت إدارة التعليم الصناعى عام ١٩٥١م دراسات مسائية لخريجى المدارس الصناعية الثانوية مدة ثلاث سنوات للحصول على دبلوم "كلية الصناعات" التى تهدف إلى تخريج فنيين على مستوى أعلى من خريجى المدارس الصناعية الثانوية ويمكن الاستعانة بهم لتدريس العلوم النظرية والعملية بها لكن سرعان ما صفيت هذه الكلية بعد تخرج دفعتين فقط لضعف الإشراف عليها حيث ثبت أن الدراسة بها كانت دراسة حيوية[٣]

وبذلك فقد كان هناك قبل قيام ثورة ١٩٥٢م نوعان من المدارس الصناعية[٤]

أ- مدارس صناعية أولية

يلتحق بها من أتم مرحلة التعليم الأولى أو من فى مستواه تقريبا (أى التعليم الابتدائى وإنما بغير اللغة الأجنبية) ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وكانت تسمى حتى عام ١٩٣٦م بمكاتب الصناعات ثم فى عام ١٩٣٧م وما بعد ذلك سميت

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - مستقبله) دراسة وثائقية لتاريخ التعليم الفنى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

[٢] محمد خيرى وآخرون، تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الخمسين سنة الأخيرة (١٩٢٠-١٩٧٠)، مرجع سابق، ص ٧٤

[٣] محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، (د. ت) ، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨

[٤] المرجع السابق ، ص١٠٧-١٠٨ .

المدرسة الابتدائية للصناعات وكان سن الطالب الملتحق بها بين ١٢-١٥ سنة ومنهجها يضم مواد ثقافية وفنية وبالإضافة إلى تدريب عملى يمثل ٧٠% من خطة الدراسة.

ب- المدارس الصناعية الثانوية

يلتحق بها من أتم دراسته الابتدائية ومدة الدراسة بها خمس سنوات على أن يكون سن الطالب الملتحق بها بين ١٣-١٧ سنة ويشمل منهجها مواد الثقافة العامة والمواد الفنية بالإضافة إلى التدريب العملى ومدته نحو ٦٠% من خطة الدراسة.

ويذكر فى "تقرير وزارة المعارف العمومية فى العام الدراسى ٥٠-١٩٥١م أن مصر كانت فى حاجة شديدة لزيادة عدد المدارس الفنية حيث بدأ الاهتمام بهذا النوع من التعليم منذ عام ١٩١٧م وكانت البلاد فى ذلك الوقت حديثة العهد بالصناعة وتريد أن يكون لها مكان لائق فى ميدان التجارة ... وفوق كل ذلك فهى بلد زراعى من الطراز الأول ومع ذلك لإنزال نهضة التعليم الفنى دون المستوى الملائم وسبب ذلك هو انتهاء فرصة الطالب التعليمية بانتهاء المرحلة الفنية حيث ينبغى ربط التعليم الفنى بالكليات فيسمح للحاصلين على الشهادة الثانوية التجارية بالالتحاق بكليتى التجارة بجامعتى القاهرة والإسكندرية ومعاهد التجارة العليا التابعة لوزارة المعارف كما يسمح للحاصلين على الثانوية الزراعية الالتحاق بكليتى الزراعة بالجامعتين وبمعاهد الزراعة التابعة لوزارة المعارف وكذلك الحاصلين على الثانوية الصناعية الالتحاق بكليتى الهندسة بالأقسام المماثلة"[١]

وقد استندت وزارة المعارف فى ذلك تقرير Norwood عن إصلاح التعليم الثانوى فى إنجلترا The white paper & The Nrwood Report 1943

ويتضح مما سبق أن التعليم الفنى قبل قيام الثورة لم يحظ بالعناية الكافية التى تجعله يساير التقدم المستمر مما جعل الإقبال عليه قليلا إلا من الطبقات الفقيرة أو المتخلفين بالمراحل التعليمية الأخرى بيد أن الاهتمام كان مركزا نحو التعليم العلم الذى ظل محط الأنظار لكونه الطريق للجامعة والكليات المختلفة كذلك لم يكن

---

[١] وزارة المعارف العمومية، تقرير عن صلاح التعليم في مصر، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠، ص ٦٦-٩٩

طابع هذا التعليم مستكملا للمقومات التربوية بل كان منعزلا عن شـــئون الحيـاة وتطورها وعن بقية أنواع التعليم وعن دعم القطاعـــات الصناعيـة والزراعيـة والتجارية ولم يشمله أى تغيير ليتجاوب ويتكيف مع احتياجات الأمة الاقتصاديـــة حتى انصرف أغلب خريجيه لمباشرة الأعمال المكتبية والإداريـــة البعيـدة عـن النواحى الفنية ولا تمت بصلة إلى ما اكتسبوه من دراسات كان ينقصها الكثير مـن التدريبات المهنية والتطبيقية ، ويرجع الفضل فى نشـره إلـى الجـهود الأهليـة وتركزت أغراضه فى تخريج الإداريين وقام التعليم فيه على أساس تنويع مدارسه إلى صناعية وتجارية وزراعية ونسوية ، وقد اتسمت برامجه بالاهتمام بالجـانب النظرى الأكاديمى وقلة الاهتمام بالجانب النظرى الأكاديمى وقلة الاهتمام بالجـانب الفنى والمهنى وضم تخصصات تقليدية بسيطة ويرجع ما عاناه التعليم الفنى إلـى وجود الاحتلال البريطانى وماتبعه من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية "وقـد ظل الصراع بين التعليم الفنى والعام فى الفترة الأولى حتى عام ١٩٥٢م فـالتعليم الفنى كان متخلفا تخلفا كبيرا من حيث النوع والكم عن التعليم العام وكانت نظـرة المجتمع إليه تقل كثيرا عن نظرته إلى التعليم العام فمجاله كان محدودا كما كـان طريق مواصلة التعليم فى المعاهد العليا مغلقا تماما حتى أمـام الممتـازين مـن خريجيه إذا كان مستواه غير متناظر مع مستوى التعليم العام"[١]

التعليم الصناعى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م

كانت ثورة ١٩٥٢م إيذانا بتطور جديد فى التعليم الصناعى فقد أمنت منذ قيامها أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق ديمقراطية اجتماعيـة وأن هذه الديمقراطية الاجتماعية لا سبيل إليها إلا بزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشـة وعدالة توزيع الدخول وقد كان طريق الثورة واضحا فى أن زيادة الدخل ورفـع مستوى المعيشة هدف يجب أن تتضافر لتحقيقه جميع قطاعات النشاط الاقتصـادى إلا أن الثورة قد أعطت قطاع الصناعة اهتماما خاصا وحملته مسـئولية كـبرى للوصول لهذا الهدف باعتبار أن الصناعة هى الدعامة القوية للكيان الوطنى وهـى

---

[١] محمد خيرى وآخرون، تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الخمسين سنة الأخيرة (١٩٢٠-١٩٧٠)، مرجع سابق، ص ٨٩

القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى وأن هذه الأولوية فى الاهتمام بقطاع الصناعة لم يكن نتيجة ما عانته الصناعة المصرية من التخلف الاقتصادى نتيجة ضغط قوى الاستعمار والإقطاع فحسب، وإنما جاءت هذه الأولوية عن تفهم واع من الثورة لطبيعة عملية التصنيع نفسها التى يمكن إخضاعها بسهولة للتطورات الجذرية السريعة فى أساليب العمل والإنتاج والتى يمكن أن تتبع فيها أقصى ما وصلت إليه الوسائل العلمية والتكنولوجية[١] فإن "مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود فما تحويه التربة المصرية من معادن وبترول وما تخرجه التربة المصرية من منتجات تحتاج إلى تشغيل وتصنيع وما تحويه السوق المصرية والسوق العربية من إمكانيات هائلة لاستيعاب وشراء المنتجات الصناعية، كل هذا يؤمن الصناعة المصرية مستقبلا باهرا ويؤذن لها بفجر مشرق. وهذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الإنتاج الجديدة وإن أهميته بصفة خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة فيها يمكن أن يضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة وإن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الإنتاج الصناعى كما أنها تفتح أبواب واسعة للعمالة[٢]

لذلك لم يكد يمضى عام على قيام الثورة حتى صدر القانون رقم (٢١١) لعام ١٩٥٣م بشأن تنظيم التعليم الثانوى الذى نص على تقسيم التعليم فى المرحلة الثانوية إلى مرحلتين[٣]

- المرحلة الإعدادية ومدتها (٤) سنوات
- المرحلة الثانوية ومدتها (٣) سنوات وهى منوعة إلى ثانوى عام وثانوى فنى أو مهنى

---

(١)محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، (د. ت) ، مرجع سابق، ص ١٠٨-١٠٩

[٢] المرجع السابق ، ص ١١١ .

[٣] الوقائع المصرية ، العدد (٣٦) مكرر (٥) ، ٣ مايو ١٩٥٣ ، المواد من ١-١٠ .

وتتنوع المدارس الثانوية الفنية إلى أنواعها الأربعة التقليدية زراعـــى وصنـــاعى وتجارى ونسوى ويقبل الطلبة فى المدارس الثانوية بعد إتمامهم للدراسة الإعداديـة وبجانب هذه المدارس الفنية وجدت أنواع أخرى من المـــدارس المهنيـــة كـــانت موجودة من قبل وأعيد تنظيمها لتصبح مدتها (٣) سنوات بعد المرحلة الإعداديـــة مثل معاهد إعداد المعلمين والمعلمات العامة والموسيقى والتربية الرياضية وتعتـبر جميع المدارس الفنية مرحلة منتهية بالنسبة لأغلب خريجيها"[١]

وبصدور هذا القانون دخلت المدارس الصناعية ضمن إطار النظام القومى للتعليـم الثانوى ، وأصبحت المدارس الصناعية تقف داخل هذا النظام على قدم المســـاواة مع المدارس الثانوية العامة فتحولت المدارس الابتدائية للصناعات إلـــى مـــدارس ثانوية يلتحق بها من أتموا دراستهم الإعدادية [٢]

ونتيجة لاهتمام حكومة الثورة بالتعليم الفنى فقد أصدرت ثلاثة قوانين عـــام ١٩٦٥ لتنظيم هذا التعليم

- القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦م بشأن تنظيم التعليم الصناعى[٣]
- القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦م بشأن تنظيم التعليم التجارى[٤]
- القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦م بشأن تنظيم التعليم الزراعى[٥]

واهتمت هذه القوانين الثلاثة بتنظيم التعليم الفنى الصناعى والتجارى الزراعى مـن حيث المناهج والامتحانات وتضمنت مجالس استشارية مركزيـــة ومحليـــة كمـــا حاولت ربط التعليم الفنى باحتياجات العمل والارتقاء بمستواه وبناء على القوانيـــن السابقة انقسم التعليم الفنى إلى [٦]

---

[١] منير عطا الله سليمان ، ... ، دراسات مقارنة فى التربية ونظم التعليم، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤، ص٦٠٢ .

[٢] محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، (د . ت) ، مرجع سابق، ص ١١١

[٣] الوقائع المصرية ، العدد (٩) مكرر ، يناير ١٩٥٦م

[٤] الوقائع المصرية ، العدد (٤٨) مكرر ، يونيو ١٩٥٦م

[٥] الوقائع المصرية ، العدد (٤٨) مكرر ، يونيو ١٩٥٦م

[٦] وزارة التربية والتعليم ، التعليم فى عشر سنوات ٥٤/٥٥ – ٦٤/٦٥ القاهرة: دارة الإحصاء، ١٩٦٤ ، ص٣٩ .

١- مرحلة إعدادية فنية

ومدتها (٣) سنوات وتقبل خريجى التعليم الابتدائى وتهدف إلى تزويد التلاميذ بقدر معقول من الثقافة الفنية ، والمهارة البدنية التى تمكنهم من مباشرة عمليات الإنتاج فى الشركات الصناعية والمجلات التجارية وغيرها وتتيح هذه المرحلة للممتازين من خريجها الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية

٢- مرحلة ثانوية فنية

ومدتها (٣) سنوات وتقبل التلاميذ الحاصلين على الإعدادية العامة أو الفنية وتهدف إلى تزويد السوق بفنيين على درجة من الثقافة العامة والفنية تمكنهم من القيام بتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية وسد احتياجات الشركات الكبيرة والمصالح الحكومية بالهيئات الأهلية وتتيح للممتازين من خريجيها مواصلة التعليم العامى بالكليات الجامعية فى التخصص الدقيق والكفاية الفنية.

وفى عام ١٩٥٥ عدل اسم مدارس الصناعات الإعدادية إلى المدارس الإعدادية الصناعية لتخريج عمال مهرة مزودين بقدر من الثقافة والمهارة اليدوية وفتح المجال أمام خريجى هذه المدرسة للالتحاق بالثانوى الفنى وقد حدد القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٦٥م شروط القبول ومواد الدراسة ونظم الامتحانات وأباح أن يقوم النشاط المدرسى العلمى والعملى بما يلائم البيئة المحلية كما نظمت الوزارة امتحانات النقل والشهادة الإعدادية الصناعية وأنشأت دراسات مسائية خارجية للحصول على الشهادة الإعدادية الصناعية ودراسات مهنية فى عدد من المصانع والشركات وحققت هذه الدراسات نجاحا ملحوظا، وكما نظمت أيضا دراسات مسائية أخرى للعمال بهدف زيادة تنمية مداركهم وقدراتهم العملية وأنشأت فصولا ملحقة بالمصانع كانت تهدف إلى إعداد صانع متوسط المهارة وكانت مدة الدراسة بها (٣) سنوات وتطور التعليم الإعدادى الصناعى بشكل ملحوظ فازدادت إعداد المدارس (٤٨) مدرسة والفصول (٧٨٠) فصلا والتلاميذ (٢٢,٤٤٧) تلميذ فى مدة تسع سنوات فقط كما أنشئت مدارس إعدادية فنية للبنات لأول مرة فى تاريخ التعليم الصناعى على سبيل التجربة لتأهيل الفتيات فى تخصصات تتفق وطبيعتهن

وألغت الوزارة المشاغل الفنية للبنات وأقامت محلها مدارس إعدادية فنية وحددت نظم القبول والمناهج الدراسية وعملت على تطوير هذه المدارس وبالرغم من ذلك كان الإقبال عليها محدودا وربما يرجع ذلك نظرة المجتمع نحو تعليم الفتاة والتعليم الفنى بصفة خاصة[١].

ويشتمل القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦م على خمسة عشر مادة وقد قسم القانون فى مادته الأولى التعليم الصناعى إلى أربع أقسام[٢]

١- **المدارس الإعدادية الصناعية** : لتخريج صانع ذى مهارة عادية

٢- **المدارس الثانوية الصناعية:** لتخريج صانع ذى مهارة عالية

٣- **معهد معلمين** : لتخريج مدرس المدارس الصناعية

٤- **دراسات علمية وعملية:** خاصة لأصحاب الحرف المختلفة لرفع مستواهم من الناحية الفنية

وقد كانت المرحلة الإعدادية الفنية تشكل مرحلة منتهية لأغلب التلاميذ إلا لفئة بسيطة من الممتازين يمكنهم إتمام المرحلة الثانوية الفنية وكان التعليم الإعدادى الفنى يشمل على أقسام التالية[٣]

القسم الأول :

ويشمل التعليم الإعدادى الصناعى بشعبه (ميكانيكا وصناعات زخرفية وكهربائية ومعمارية) وتحت كل شعبة تخصصات أدق وكان هناك أنواع أخرى من هذا التعليم الصناعى مثل التعليم الإعدادى الفنى للبنات كما ذكر من قبل والتعليم الإعدادى الفنى المشترك والفصول الإعدادية الملحقة بالمصانع.

القسم الثانى :

يشمل التعليم الزراعى وهو مقصور على البنين فقط.

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) دراسة وثائقية لتاريخ التعليم الفنى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعي، ١٩٨٩، ص ٩٧-٩٨

[٢] المرجع السابق ص ٦٤

[٣] نازلى صالح، حول التعليم العام ونظمه (دراسات مقارنة)، ط٢ الإنجلو المصرية، ١٩٧٩، ص ٣٥٥

القسم الثالث :

يشمل التعليم التجارى وفيه مدارس للبنات وأخرى للبنين وكانت الدراسة فى جميع هذه الأنواع بالمجان وحددت أهداف عامة للتعليم الإعدادى الفنى أهداف خاصة لكل من التعليم الصناعى والزراعى والتجارى.

المدارس الإعدادية الصناعية

لقد خص القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٦م المدرسة الإعدادية الصناعية بأربعة عشر مادة من المادة الثانية إلى المادة الخامسة عشر فحددت المادة الثانية مدة الدراسة وشروط الالتحاق وحددت المادة الثالثة حتى الخامسة عشر مواد الدراسة بهذه المرحلة والامتحانات والرسوب والدرجات وينظم الدراسات المسائية [١]

وفى عام١٩٥٩ م رؤى تعديل اسم مدارس الصناعية الإعدادية إلى مدارس إعدادية صناعية مع الإبقاء على نظام القبول ومدة الدراسة ، هذا وتهدف المرحلة الإعدادية إلى إعداد عمال مهرة مزودين بقدر مناسب من الثقافة الفنية والمهارة اليدوية لمباشرة عمليات الإنتاج الصناعى أو الزراعى أو التجارى بدرجة طيبة من الكفاية [٢]. وهدفها أيضا تزويد الطالب بقدر معقول من الثقافة الفنية والمهارة اليدوية التى تمكنه من أن يباشر عمليات الإنتاج فى الشركات الصناعية [٣]

وكان الطالب يبدأ تخصصه فى السنة الأولى مباشرة فى صناعة واحدة لا يتعداها طول مدة الدراسة، إلا أنه وضع نظام من شأنه أن يجعل الطالب على علم بمجموعة من الصناعات المتقاربة، يستمر فى دراستها حتى نهاية المرحلة

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ٦٤

[٢] وزارة التربية والتعليم، تطوير التربية والتعليم من ١٩٥٢ – ١٩٦١، بيان أحمد نجيب هاشم ، وزير التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦١.

[٣] محمد خيرى – السيد محمد الغمراوى ، تطور التربية التعليم فى "إقليم مصر" فى القرن العشرين، مركز الوثائق التربوية، ١٩٥٨، ص ٩١

باختلاف فى النسب المقررة كل منها بحيث ينتهى إلى تخصيص ٨٠% من الوقت لإحدى الصناعات ، ٢٠% لصناعة مكملة أخرى [١].

وتؤدى هذه المرحلة بالممتازين من خريجيها إلى الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية.

شروط الالتحاق بالمدارس الإعدادية الصناعية

وقد حدد قانون (٢٢) لعام ١٩٥٦م شروط الالتحاق بهذه المدارس أن يكون التلميذ قد أتم بنجاح الدراسة فى المرحلة الابتدائية أو ما يعادلها لمدة ست سنوات، ولا يقل سنه أول السنة الدراسية عن أثنى عشر عاما ولا يزيد على أربعة عشر وأن يكون لائقا من الناحية الصحية وأن يؤدى امتحان القبول فى اختبارات الاستعداد المهنى التى تقررها المدرسة للمتقدمين إليها وتكون الأولوية فى القبول على أساس هذه الاختبارات وصغر السن، ولقد حددت مواد دراسية عددها ثلاث عشرة مادة هى: الدين، اللغة العربية، التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية، الرسم الصناعى، علم أصول الصناعة، أشغال الورش، اللغة الأجنبية الأولى، العلوم الصحية، مبادئ المحاسبة، الحساب والهندسة. كما أباح القانون أن تقوم المدارس بوجوه النشاط الحر بما يلائم بيئاتها وحالة تلاميذها فى المجال العلمى والعملى خارج المدرسة مثل التنظيم والتوجيه الاجتماعى والتمرين على القيادة فى المجتمع" [٢].

ويعطى الأولوية للقبول بهذه المدارس لأبناء العمال العاملين بالمصنع وأبناء العمال بالمصانع والمؤسسات القائمة بالمنطقة وتقسم الصناعات التى يعلمها المصنع إلى الصناعات القائمة داخله [٣].

ولقد شهد التعليم الإعدادى الصناعى تطورا ملحوظا وزيادة فى إعداد المدارس والفصول، والتلاميذ. وهذه المرحلة تعمل على إعداد صناع ذوى مهارة عالية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وتقبل طلابها بع إتمام الدراسة الابتدائية بشرط اجتياز

---

[١] محمد خيرى – السيد محمد الغمراوى ، تطور ا لتربية التعليم فى "إقليم مصر" فى القرن العشرين، مركز الوثائق التربوية، ١٩٥٨، ص ٩٤

[٢] الوقائع المصرية ، العدد (٩) مكرر (أ) ، يناير ١٩٥٦م ، القانون (٢٢) لعام ١٩٥٦ م .

[٣] وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتعليم الصناعى، دليل التعليم الصناعى، ١٩٦٩، ص ١٤ – ١٥

امتحان قبول فى اختبارات الاستعداد المهنى، ويمنح خريج هذه المرحلة شهادة إتمام الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية.

وقد أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم (٩٢) فى ٣٠ مارس عام ١٩٥٧م منظما لامتحانات النقل والامتحانات العامة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية الصناعية، وحدد القانون شروط النجاح فى هذه الامتحانات [١]. وتطبيقا للمادة (١٥) من القانون (٢٢) لعام ١٩٥٦م أنشأت الوزارة بموجب القرار الوزارى رقم (١٣٤) عام ١٩٥٧م ساعات دراسية مسائية [٢] للحصول على الشهادة الإعدادية الصناعية وإلى جانب ذلك أنشأت الوزارة دراسات مهنية فى عدد من المصانع والشركات العامة، ولقد كان الواقع لهذه الدراسات هو النجاح الذى حققته فصول عمال المصانع، والذى أشعر الشركات والمصانع بالفوائد الجليلة التى يمكن أن تجنيها من وراء تثقيف العمال والارتفاع بمستواهم الفنى.

وتطبيقا للمادة (٣٦) من القانون عام ١٩٥٦م فقد أنشأت الوزارة دراسات مسائية تهدف إلى تنمية مدارس العمال الفنية وزيادة ثقافتهم العملية وتدريبهم على الآلات الحديثة وإصلاحها وصيانتها وقد نظمت هذه الدراسات بحيث تستغرق برامجها ستة أشهر وفى خلال عام ١٩٥٨/٥٧م أفتتح (١٤) مركزا لهذه الدراسات فى المدارس الثانوية الصناعية [٣]

كما أولت الوزارة بجوار هذا اهتماما خاصا بالمجالات العملية فى التعليم الصناعى تأكيدا لأهميتها فى شئون الحياة والتطبيق العلمى فأنشأت مجالات عديدة بالمدارس التجريبية الإعدادية الثانوية.

لم يقتصر التوسع على المدارس الإعدادية الصناعية للبنين فحسب بل تعداه بإنشاء مدارس فنية إعدادية للبنات لأول مرة فى تاريخ التعليم الصناعى لتأهيل التلميذات

---

[١] وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (٩٢) فى ٣٠ مارس ١٩٥٧ بشأن تنظيم الامتحانات فى التعليم الصناعى .

[٢] وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (١٣٤) لعام ١٩٥٧ بشأن إنشاء دراسات مسائية للحصول على الشهادة الإعدادية الصناعية.

[٣] وزارة التربية والتعليم ، المركز القومى للبحوث التربوية، وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم (١٨٣٧-١٩٧٩)، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ١٤٧-١٤٨

بالتخصصات التى تتناسب مع طبيعتهن وتتفق مع استعدادهن كما تؤهلهن للاندماج فى الحياة الإنتاجية ولتؤمن مستقبلهن لكى تشارك الرجل فى الإنتاج إلى جانب قيامها بتربية الأبناء فهى ربة بيت فى منزلها وعاملة فى المصنع أو المشغل وتقف جنبا إلى جنب وسوف تتناول الباحثة هذه المدارس بشيء من التفصيل كما يلى:

المدارس الإعدادية الفنية للبنات :

انقسمت الدراسة فى المدارس الإعدادية الفنية للبنات إلى أقسام التدبير وأشغال الإبر والاقتصاد المنزلى وأقسام البائعات، والمحصلات والمحضرات للمعامل وأشغال السجاد والتريكو وأقسام التركيبات الإلكترونية والميكانيكا الدقيقة والخراطة البسيطة[١] وتحددت شروط القبول فى هذه المدارس باجتياز امتحان القبول للمدارس الإعدادية وألا يقل سن التلميذة عن أثنى عشر عاما ولا يزيد عن أربعة عشر عاما وأن تكون لائقة صحيا وبدنيا وأن يتم توزيعهن على المهن بما يتفق واستعدادهن وقدراتهن[٢]

وكانت المدارس الإعدادية الفنية للبنات لها الصناعات التى تتفق وطبيعتهن لاحتياجات خطة التنمية[٣]

- ميكانيكا دقيقة وخرائط بسيطة.
- الزخرفة العامة والتنسيق الداخلى.
- تركيبات إلكترونية
- المعادن الدقيقة والصباغة
- السجاد والتريكو الآلى
- أشغال الجلود
- أشغال الصوف والتطعيم الماركنزى
- التدبير المنزلى

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، إدارة الشئون العامة ، التربية والتعليم فى عشر سنوات ، مرجع سابق، ١٩٦٢

[٢] وزاره التربية و التعليم ، الإدارة العامة للتعليم الصناعى ، دليل التعليم الصناعى ، مرجع سابق ص١٢-١٣ .

[٣] وزارة التربية والتعليم المركزية ، قرارات هيئة التخطيط ، ١٩٦١، ص٣٨

هذا بالإضافة إلى شعب أخرى حيث كان يتطلبه التطور الصناعى واحتياجات خطة التنمية أما عن خطة الدراسة فقد تكونت من :

دين، اللغة العربية، اللغة الأجنبية، التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية، العلوم العامة والصحة المهنية، المعاملات التجارية، قوانين العمل، الحساب والهندسة والجبر، مواد التخصص الفنية والعملية، التربية الرياضية ... الخ[١]

ولقد استمرت هذه المدارس تعمل جنبا إلى جنب مع المدارس الإعدادية العامة إلى أن تقرر توحيد التعليم مرة أخرى فى المدارس الإعدادية العامة ذات المجالات العملي بمعنى أنه تم إدماج التعليم العام مع التعليم الفنى وتحولت مدارس النوعين إلى النوع الجديد بالتدريج اعتبارا من عام ١٩٦١م بالنسبة للتعليم التجارى وعام ١٩٦٤/٦٣ بالنسبة للتعليم الصناعى والزراعى ولم يعد موجودا حاليا سوى المدارس الإعدادية العامة

أما الفصول الإعدادية الملحقة بالمصانع فكانت تهدف إلى إعداد صانع متوسط المهارة ينشأ فى المحيط العمالى للارتفاع بمستوى أداء العمل الصناعى منه وتؤدى إلى اكتساب أفرادها مهارات وخبرات تتحقق بالوسائل الآتية[٢]:

١- تعويد التلاميذ على العمل فى المصانع والاندماج فى محيط الطبقة العمالية وتوجيههم للاستفادة من خبراتها ومهاراتها وللإسهام فى زيادة الإنتاج

٢- تعويد التلاميذ على ممارسة العمليات الصناعية طبقا لأصولها الفنية الصحيحة وإكسابهم العادات السلوكية المتصلة بالمهن الصناعية وآدابها فى ميادين العمل

٣- إتقان العمليات الصناعية التى تحتاج إلى مهارة خاصة فى محيط العمل الصناعى بالمصنع

---

[١] وزارة التربية والتعليم، إدارة المناهج والكتب الدراسية ، دليل التعليم الصناعي ، ١٩٦٩ م ، ص٣٨ .

[٢] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه ــ تشريعاته ــ إصلاحاته ــ مستقبله)، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧

٤- إكساب التلاميذ القدرة على استعمال المصطلحات الفنية السليمة واستخدام العدد والآلات والماكينات حسب الأساليب الفنية الصحيحة طبقا لقواعد الأمن والسلام وطرق صيانتها.

٥- تزويد التلاميذ بالثقافة العملية والفنية التى تساعدهم على:

(أ) حصر وتقدير تكاليف المشغولات

(ب) قراءة الرسومات التنفيذية وفهم رموز التشغيل

(ج) التعرف على الخامات اللازمة للإنتاج

وقد لاقت المدارس الإعدادية الصناعية منذ إنشائها معارضة كبيرة من رجال التعليم الابتدائى ورجال الصناعة على حد سواء وذلك لعدة أسباب أهمها[١]

١- إن إقبال الشعب على التعليم ــ بوجه عام ــ قد أدى بطبيعة الحال إلى نمو حجم التعليم الإعدادى ، وبالتالى إلى زيادة حجم التعليم الثانوى الصناعى تخفيفا من الضغوط على التعليم الثانوى العام، وبالتالى تقليل عدد الملتحقين بالتعليم العالى والجامعى.

٢- أن المؤسسات الصناعية رفضت قبول خريجى هذه المدارس للعمل بها كعمال مهرة أو عمال متوسطى المهارة نظرا لضعف مستوى تعليمهم العام والفنى ولنقص كفاءتهم العملية الصناعية كما وجدت هذه الصناعة أن خريج هذه المدارس يدخل العمل الصناعى فى وقت مبكر فى سن الخامسة أو السادسة عشر وهى سن مبكرة لا يكون نموه الجسمى قد اكتمل فيها بعد مما يجعله عاجزا عن تحمل مشقة العمل أمام الآلات والماكينات.

٣- أن تلميذ المدرسة الإعدادية الصناعية ليس قادرا على استيعاب المواد النظرية والعملية والفنية التى يتطلبها تعلم حرفته حيث أن التعليم العام الذى حصل عليه خلال الدراسة الابتدائية ليس كافيا بأى حال من الأحوال لأن يبنى عليه أى تعليم صناعى أو فنى جيد.

---

(١)محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، (د. ت) ، مرجع سابق، ص١١٥- ١١٦

٤- إن المدرسة الإعدادية الصناعية تقبل تلاميذها وهم فى سن الثانية عشر وهى سن مبكرة لا تسمح بإظهار قدراتهم الخاصة أو اكتشاف ميولهم واتجاهاتهم وبالتالى فإن قبول التلاميذ بهذه المدارس فى هذه السن يحمل فى طياته خطر توجيه أطفال إلى نوع من التعليم لا يتفق وميولهم أو قدراتهم وإمكانياتهم أى أن توجيه مهنى سليم ليس من الممكن أن يتم إلا بعد فترة المراهقة أى بعد أن يكون التلميذ قد حصل على تعليم عام حتى سن الخامسة عشر لتتيسر أمام المدرسة فرصة معرفة قدراته وميوله وإمكانياته.

٥- إن تكلفة التلميذ فى المدرسة الإعدادية الصناعية تكلفة عالية فالدولة تنفق على التلميذ فى هذا التعليم حوالى ثلاثة أضعاف ما تنفقه على زميله تلميذ المدرسة الإعدادية العامة فإذا وضعنا فى الاعتبار ضعف العائد من هذا التعليم وعزف الصناعة عن استخدام خريجيه فإن تحويل ما ينفق على المدارس الإعدادية الصناعية إلى المدارس الإعدادية العامة ويعطى فرصا أعظم للتوسع فى تعليم المرحلة الإعدادية.

"وقد ترتب على زيادة إعداد خريجى المرحلة الإعدادية الفنية بصورة واضحة فى هذه الفترة العديد من المشكلات التى حالت دون تشغيلهم منها:

عدم كفاية تدريبهم، إحجام أصحاب المؤسسات والشركات عن تشغيلهم ، وتفضيل العمال العاديين عليهم، فضلا عن العوامل النفسية والتربوية مما أدى إلى مراجعة الوزارة عام ١٩٦١/ بوضع هذه المرحلة تمهيدا لتصفيتها والاكتفاء بالمرحلة الثانوية وتحديد الغرض منها وهو تخريج عمال مهرة فى مجالات الحياة الإنتاجية المختلفة ووحدت المرحلة الإعدادية لتصبح المدرسة الإعدادية العامة وبتقرير مجانية التعليم عام ١٩٦٢ زاد الإقبال على التعليم الثانوى وخاصة الثانوى العام الذى يعد تلاميذه لمواصلة الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا، مما أحدث عدم توازن فى إعداد المقبولين بين التعليم العام والفنى. ففى عام ١٩٥٧/٥٦ كانت إعداد التلاميذ بالثانوى العام ١٠٩٢٥٣ تلميذا مقابل ٢٩٤٣٨ تلميذا بالتعليم الفنى

وفى عام ٦٧/٦٦ كان إعدادهم بالثانوى العام ٢٢٣٨٧٥ تلميـــذا مقـــابل ٢٠٤٣٤ تلميذا بالتعليم الفنى"[١]

كذلك لاحظت الوزارة بالرغم من التعديلات التى قامت بها فى هذه المرحلة ســوء نتائج هذا التعليم الإعدادى الفنى وذلك لتعذر إعداد الأطفال مهنيا، فى هذه الســـن المبكرة (١٢-١٥سنة) إلى جانب عدم إقبال الطلبة عليها لسببين[٢]

١- إحجام المؤسسات عن تشغيل خريجيها إما لعدم صلاحيتهم للعمل أو لعـــدم وصولهم إلى السن القانونية للعمل أى (١٦) سنة.

٢- تعذر استمرار خريجها فى تعليمهم إلى مرحلة أعلى، لذلك اتجهت الـــوزارة ابتداء من ١٩٦٣/٦٢ إلى تجميد التعليم الفنى الإعدادى والبدء فـــى تصفيتـــه تدريجيا وتحويله إلى ما يعرف بالمدارس الإعدادية الحديثة، وهى علاوة عـــن مدارس إعدادية عامة مع تخصيص (٤) ساعات أسبوعيا من خطة الدراســـة للدراسات العملية، وقد أصبحت هذه المدارس أخيرا مدارس إعدادية عامـــة أو نظرية عادية وبذلك تحولت المرحلة الإعدادية إلى مرحلـــة موحـــدة لجميـــع الملتحقين بها.

المدارس الثانوية الصناعية

لقد صاحب التفكير فى إلغاء المدرسة الإعدادية الصناعية تطوير خطط ومنـــاهج المدرسة الثانوية الصناعية فشكلت فى وزارة التربية لجان خاصة لوضع المنـــاهج الدراسية لمواد الثقافة الفنية والتمرين العملى بالورش وضمت هذه اللجان أعضـــاء من مديرى المؤسسات والشركات الصناعية والمتخصصين والفنيين فى كل أفـــرع الصناعة والتكنولوجية، ومن أساتذة الجامعات والمعاهد الصناعية ومن عدد مـــن مدرسى ومفتشى التعليم الصناعى وقد روعى فى وضع الخطط والمناهج الجديـــدة زيادة الاهتمام بالمواد الثقافية العامة والعلـــوم الأساســية مثـــل اللغـــة العربيـــة والرياضيات كما أضيفت بعض المواد الجديدة مثل مادة الأمان الصناعى والصحة

---

[١] وزارة التربية والتعليم. تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين ١٩٥١/٥٠ـــ١٩٧٧/٧٦، ص ص٣-٥

[٢] منير عطا الله سليمان، ... دراسات مقارنة في التربية ونظم التعليم، مرجع سابق، ١٩٧٤، ص ٦٥

المهنية وقوانين العمل واستحدثت تخصصات جديدة تتلاءم مع حاجات الصناعة المتجددة ونتج عن ذلك أن انخفض نسبة ساعات التدريب العملى من ٥٠% فى خطة الدراسة الأولى إلى ٤٤% فى الخطة الجديدة وأضيف هذا الفرق إلى مواد الثقافة العامة ومواد الثقافة الفنية[١]

"وتهدف هذه المدرسة الثانوية الصناعية إلى تزويد السوق بفنيين على درجة عالية من الثقافة العامة والفنية تمكنهم من الإشراف على تنفيذ المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية فى الشركات الكبيرة والمصالح الحكومية والهيئات الأهلية والسير بعملية الإنتاج فى الطريق الناجح وهذه المرحلة تؤدى بالممتازين من خريجيها إلى الكليات الجامعية لكى يحصلوا فيها على درجة عالية من التخصص الدقيق والكفاية الفنية الممتازة"[٢]، وتهدف أيضا إلى إعداد القيادات العمالية المتوسطة وإعداد الصانع الماهر المثقف والمدرب تدريبا أساسيا متكاملا لربط خبرته المهنية ببعضها وحفز روح الابتكار والإحساس بالمسئولية بحيث تؤدى هذه المرحلة إلى إكساب أفرادها مهارات وقدرات تتحقق بالوسائل الآتية[٣]

١- إتقان العمليات الصناعية التى تحتاج إلى مهارة خاصة لا تتوفر طرق اكتسابها فى محيط العمل الصناعى العادى مع معرفة تحليل هذه العمليات ووضع أفضل خطوات التشغيل لتنفيذها من الوجهة الاقتصادية.

٢- تهيئة فرص الترابط المهنى فى الحرف المتصلة ببعضها والتعرف على علاقة الصناعات المتكاملة ببعضها حتى يتمكن من ممارسة أى من الحرف المتكاملة لإتاحة فرص أرحب فى مجال الصناعة.

٣- إكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة مع إكسابهم العادات السلوكية المتصلة بالمهن الصناعية وآدابها

---

[١] محمد سيف الدين فهمى ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ١١٧

[٢] محمد خيرى - السيد محمد الغراوى، تطور التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين، مرجع سابق، ص٩٢

[٣] وزارة التربية والتعليم ، أهداف التعليم الفنى (تجارى - زراعى - صناعى) ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٤٧-٤٨

٤- تهيئة الطلاب للإنتاج فى محيط الطبقة العمالية وتوجيههم لاستغلال قدراتهم ومهاراتهم وثقافتهم فى زيادة الإنتاج.

٥- إكساب الطلاب القدرة على معرفة المصطلحات الفنية السليمة ومرادفاتها باللغة الأجنبية

٦- إكساب الطلاب الصفات التى تؤهلهم مستقبلا للأعمال القيادية فى محيط العمل

٧- إتقان استخدام العدد والماكينات حسب الأساليب الفنية الصحيحة وطبقا لقواعد الأمن والسلامة

٨- تزويد الطلاب بالثقافة العلمية والفنية التى تساعدهم على ما يلى:

(أ) انتقاء الخامات اللازمة للإنتاج من حيث المواصفات والخواص الملائمة وكيفية شرائها من الأسواق.

(ب) معرفة التوزيع الجغرافى للثروة الطبيعية المحلية ومصادر القوى العاملة والخامات

(ج) حصر وتقدير التكاليف إنتاج المشغولات واكتساب القدرة على وضع مقايسة تفصيلية للتشغيل طبقا لأحدث قواعد التنظيم

(د) دراسة كيفية تركيب الآلات وتشغيلها وصيانتها

(ه) قراءة الرسومات التنفيذية المركبة وفهم التشغيل ومصطلحاته وعمل كروكيات للرسوم التنفيذية.

ويمكن القول : بصفة عامة أن المدرسة الثانوية الفنية تهدف أساسا إلى إعداد طبقة الفنيين ولعل هناك اختلاف ملحوظ بين دولة وأخرى أو داخل الدولة الواحدة عبر الفترات الزمنية المختلفة حول هيكل العمالة ومستوياته المختلفة وعلاقته بهدف هذه المدرسة ويفضل فى هذا المجال أن يحدد هذه المستويات بصفة عامة فيما يلى:

١) فئة المهندسين والتكنولوجيين

٢) فئة الفنيين Technicians

٣) فئة العمال المهرة Artisans

٤) فئة الحرفيين

وهناك تقسيمات لهذا الهيكل تتقسم فيها فئة الفنيين إلى مستويين هما

١) المستوى الأدنى للفنيين Lower grade Technicians

٢) المستوى الأعلى للفنيين Highest grade Technicians

أو ما يطلق عليهما أحيانا مستوى "الفنى" ومستوى "الفنى الأول" وبصفة عامة فإن المدرسة الثانوية الفنية تهدف إلى إعداد هذه الفئة، أما تحديد مستوى هذه الفئة فإن هذا يتوقف على بنية هذه المدرسة الثانوية الفنية ومدة الدراسة، ففى جمهورية مصر العربية على سبيل المثال نجد أن الهدف من المدرسة الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث هو إعداد الفنى أما المدرسة الثانوية الفنية نظام السنوات الخمس فإن الهدف منها هو إعداد الفنى الأول"[١]. فقد بدأت هذه المدارس الفنية على المستوى الأدنى أو المستوى الأعلى تستقبل طلابها بعد إتمام تعليمهم، والمهارات الأساسية من القراءة والكتابة والحساب فى مرحلة التعليم الإلزامى وكانت فى الغالب تستقبل أبناء الحرفيين وأبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى الأدنى، وبهذا تدنت النظرة الاجتماعية أى الإقبال عليه وإحجام الطلاب المتفوقين عنه واعتماده على طلاب أقل قدرة أكاديمية وخلفية ثقافية من غيرهم وشاع الاعتقاد بأنه تعليم لا مستقبل له الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ضعف الصلة بين هذا التعليم وبين موانع العمل ومؤسساته فلم تتسع لطلابه فرصة التدريب الناجح ولقيت مخرجاته صعوبة فى تقبل سوق العمل"[٢] . "وقد حدد القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦م بشأن تنظيم التعليم الصناعى فى مدة الدراسة فى المرحلة الثانوية الصناعية بثلاث سنوات ونظم القانون شروط القبول بأن يكون التلميذ ناجحا فى امتحان الشهادة الإعدادية العامة، وأن يؤدى بنجاح اختبار الاستعداد المهنى وأن يكون ناجحا فى امتحان الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية بمجموع ٧٥% كما حدد القانون مواد الدراسة بهذه المرحلة بالمواد الآتية: التربية الدينية، اللغة

---

[١] بحث مقدم من قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، تطور التعليم الفنى فى ج.م.ع فى ضوء الاتجاهات العلمية المعاصرة (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص١٩

[٢] المرجع السابق، ص ٢٣

العربية، اللغة الأجنبية، المواد الاجتماعية، التربية الوطنية، العلوم (طبيعة ، كيمياء)، إمساك الدفاتر، الرياضة البحتة، الرسم الهندسي، الرسم الصناعي، الميكانيكا، المقايسات، علم أصول الصناعة بفروعه، تاريخ وقواعد الزخرفة، أشغال الورش.

كما نظم القانون وامتحانات النقل والامتحانات العامة، وحدد مرات الرسوب مرة واحدة فى كل صف دراسى ونظم دخول الامتحانات للشهادة من الخارج بعد دفع رسم الامتحان وقدره جنيهان، وأعفى القانون التلاميذ المقيدين بالمدارس الصناعية. وحدد القانون سن التلميذ بألا يزيد عن ١٩ عاما بالصف الأول ، ٢١ عاما بالصف الثانى ، ١٣ عاما بالصف الثالث كما أكد القانون مجانية الدراسة فى التعليم الصناعى وحدد عدد التلاميذ للفصل الدراسى بألا يزيد على عشرين تلميذا فى الدروس العملية وأجاز القانون ضم فصلين فى الدروس النظرية وقرر القانون إنشاء معهد للمعلمين الصناعيين وأجاز تنظيم دراسات مسائية عملية وعلمية لأصحاب الحرف وذلك لرفع مستواهم بعد دفع رسم القيد المناسب لكل حرفة كما تقرر إنشاء مجلس استشارى للتعليم الصناعى برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية وكلاء وزارات بعض الوزارات المعنية بالتعليم الصناعى كما تقرر إنشاء مجلس استشارى للتعليم الصناعى بكل منطقة تعليمية برئاسة مدير التربية بالمنطقة[١].

وهذا المجلس الاستشارى المركزى يشرف على توجيه سياسة التعليم الصناعى العليا وقد روعى فى تشكيل هذا المجلس توثيق الصلة بينه وبين مختلف المشروعات الصناعية والهندسية بأشراف بعض المهتمين بهذه المسائل من رجال الصناعة ومديرى الشركات الصناعية يختارهم وزير التربية والتعليم بناء على ترشيح اتحاد الصناعات المصرية ويختص المجلس بالنظر فى [٢]:

١- إدخال صناعات جديدة أو إلغاء صناعات قائمة وتوزيع التخصصات الصناعية على المدارس.

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد (٩) مكرر ، القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٥٦ فى ٣٠ يناير ١٩٥٦م

(٢)محمد سيف الدين ــ سليمان نسيم. مبادئ التربية الصناعية، مرجع سابق، ص ١١٥

٢- إنشاء مدارس إعدادية صناعية وثانوية صناعية.

٣- تحديد العدد الممكن قبوله من تلاميذ مستجدين فى كل صناعة

٤- النظر فى الآراء الخاصة بالنهوض بالمدارس الصناعية فنيا وإداريا.

وقد كان لزيادة حاجة البلاد إلى قوى عاملة ماهرة ، خاصة بعد عام ١٩٥٧م وتنظيم التعليم الثانوى الصناعى وربطه ربطا وثيقا بالتعليم الثانوى العام، أثره فى نمو التعليم الصناعى نموا كبيرا ظهرت أثاره فى الزيادة السريعة فى إعداد تلاميذه وفى إعداد مدرسيه، فقد بلغ عدد الطلبة ٦٨٤٦ طالبا فى عام ١٩٥٥/٥٤ وما لبث هذا العدد أن زاد زيادة كبيرة ابتداء من عام ١٩٥٨/٥٧ تمشيا مع حاجة البلاد إلى الأيدى العاملة فإذا به يقفز إلى ٣٠٢٨٦ طالبا فى عام ١٩٦٥/٦٤ ثم إلى ٣٣٩٠٩ عام ١٩٦٦/٦٥ أما عن عدد المدرسين فقد زاد من ٩٣٢ مدرسا فى عام ١٩٥٥/٥٤ إلى ٢٣٥٨ مدرسا عام ١٩٦٥/٦٤ ثم إلى ٣٧٤٥ عام ١٩٦٦/٦٥

المدارس الثانوية الفنية للبنات

لقد فتح للفتيات أبواب التعليم الصناعى فى عهد الثورة عملا بمبدأ إتاحة الفرصة للبنين والبنات معا فى جميع الميادين هذا وتهدف المدرسة الثانوية الفنية للبنات إلى تخريج صانعات ماهرات مثقفات ومدربات تدريبا أساسيا متكاملا بحيث يؤدى إلى إكساب الفتيات مهارات وقدرات فنية كاملة تؤهلهن للعمل فى المجال الصناعى الذى يتفق وطبيعة الفتاة وقدراتها واستعدادها كما تهدف هذه المدارس بجانب الأهداف المهنية إلى تربية الذوق الفنى عند الفتيات وتعليمهن الشئون المنزلية وأشغال الإبرة وإكسابهن المهارات والفنون اللامة للنهوض بالمنزل والإعداد لحياة الأسرة وكانت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية للبنات ثلاث سنوات وتمنح الناجحات فى نهايتها دبلوم المدارس الثانوية الفنية فى أحد التخصصات الآتية [١]:

- شعب الميكانيكا الدقيقة
- شعب أمينات المخابز
- شعب التجميل

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ٩١-٩٢

- شعب الجلود والفراء
- شعب المعادن لزخرفية والصباغة
- شعب الملابس الجاهزة
- شعب الزخرفة العامة والتنسيق

وأجازت الوزارة إضافة شعب أخرى حسب ما يتطلبه التطور الصناعى واحتياجات خطة التنمية.

ومما هو جدير بالذكر أن مصر شهدت توسعا اقتصاديا وانتعاشا فى حركة التصنيع بعد اتضاح معالم الفلسفة الجديدة للمجتمع وارتكازها على مبادئ معينة وقد بلغ الانتعاش الاقتصادى أوجه فى الفترة ١٩٥٥-١٩٦٥ مما انعكس أثره على النظام التعليمى فكانت الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١-٦٤/٦٥ التى شهدت توسعا فى التعليم وخططت السياسة التعليمية على النحو الذى يواجه حادات المجتمع الاشتراكى وإعداد المواطنين بما يتناسب مع مطالب المجتمع بمتطلباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ومن ثم كان للتعليم الفنى دور بارز فى حركة المجتمع نحو المستقبل لإحداث التغير المطلوب واستهدفت خطته الإسهام فى توفير القوى العاملة المدربة على مستوى التعليم الثانوى الفنى غير أن البلاد تهدف فى هذه الفترة توسعا كميا على حساب الكيف نتيجة الضغط الاجتماعى دون تخطيط لاحتياجات التنمية فى مصر مما أوجد نقصا فى الاحتياجات النوعية التى تطلبتها الخطة بمعنى أن التعليم الثانوى لم يستطع فى هذه الفترة تلبية احتياجات المجتمع من الأيدى العاملة وترتب على ذلك فائض واضح فى الخبرات المؤهلة للوظائف العلمية والكتابية وعجز واضح فى الخبرات الفنية مما سبب خللا فى هيكل العمالة ومن ثم لم تحقق الخطة أهدافها"[١]

وقد استمرت الوزارة فى دعم التعليم الفنى والاهتمام به فأصدرت الخطة الخمسية الثانية ٦٥/١٩٦٦-٦٩/١٩٧٠ وتوسعت فى إقامة المبانى التعليمية والتجهيزات وازدادت إعداد التلاميذ ولكن حرب عام ١٩٦٧ كانت عائقا وقف أمام هذه الخطة

---

[١] سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ١٩٨١ القاهرة: دار المستقبل العربى ، ص ١٠٩-١٣٠

حيث توجهت ميزانية البلاد لإزالة آثار العدوان والاهتمام بالجانب العسكرى وإهمال الجهد الداخلى ومرافقها بما فيها التعليم[١].

وبعد انقضاء أربعة عشر عاما على صدور قوانين التعليم الفنى لعام ١٩٥٦ وفى خلال تلك الفترة الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كما كشفت هذه القوانين عن بعض الثغرات الأمر الذى اقتضى إعادة النظر فيها وكما كان الأخذ بالقيم والمبادئ الاشتراكية ووضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة نظام الإدارة المحلية يستلزم تطوير التعليم الفنى بما يتسق مع هذه الأوضاع الجديدة فقد وضع مشروع موحد لهذا النوع من التعليم بكافة فروعه ضمانا للاتساق بين القواعد العامة التى تحكمه فصدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ فى شأن التعليم الفنى وبإلغاء القوانين أرقام (٢٢) ، (١٦١) ، (٢٦٢) لعام ١٩٥٦ والقوانين أرقام (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) لعام ١٩٥٧ والقوانين أرقام (٢٣) لعام ١٩٥٨ ، (٢٧) لعام ١٩٦٢ والقرارين الجمهوريين رقمى (٢٢٨٧) ، (٢٢٨٨) لعام ١٩٦٢"[٢].

وهذه التغيرات والتطورات التى اقتضت ضرورة إعادة النظر فى نوعية التعليم الصناعى منها[٣]:

- ظهور تغيرات فى النظام التعليمى العام مما استلزم معالجة التعليم الفنى للارتفاع بمستوى أداء الخدمة التعليمية وتحقيق العائد المنشود
- إقامة نظم الإدارة المحلية مما يتطلب توزيع الاختصاصات التعليمية بين وزارتى التربية والتعليم وبين المجالس المحلية.
- الأخذ بالنظم الاشتراكية ووضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يستوجب تغير مفاهيم السياسة التعليمية وأهدافها ومراعاة متطلبات التخطيط

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ٣٢

[٢] الجريدة الرسمية ، العدد ٣٧ ، القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠، ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ م

[٣] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفنى (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ١١٧-١١٨

لهذا وضع مشروع جديد لنظام التعليم الفنى حددت أهدافه واستحدث نوعا جديدا من التعليم الصناعى المتقدم ، فصدر لذلك القانون رقم (٧٥) لعام ١٩٧٠ وإلغاء القوانين السابق ذكرها.

القانون رقم (٧٥) لعام ١٩٧٠

قد شمل هذا القانون أهداف التعليم الفنى وشروط القبول ونظام الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب والإدارة التعليمية وهيئات التدريس والإشراف وبموجب هذا القانون نظمت المشروعات الإنتاجية وعين موجهين عامين للمواد الثقافية وحاولت الوزارة سد العجز فى هيئات التدريس عن طريق المحالين للمعاش وعملت على تدريب المعلمين والطلبة بصفة دائمة ونظم مجالس إدارة المدرسة الفنية وحدثت تغييرات طفيفة فى التعليم الثانوى الفنى بمقتضى هذا القانون أيضا تمثلت فى وجود مستويين للتعليم الفنى[١]

الأول: يهدف إلى إعداد فئة الفنى بعد خمس سنوات بالمدارس

الثانى: يهدف إلى إعداد فئة العمال المهرة بعد ثلاث سنوات بالمدارس الثانوية الفنية وشملت خطة الدراسة أربع مجموعات هى مواد ثقافية عامة ، أسس العلوم التى تخدم المواد الفنية وتطبيقاتها ، المواد الفنية العلمية والعملية ، التدريبات المهنية وأبقى القانون على تنويع التعليم الفنى واقتصاره على المرحلة الثانوية وإلغاء المرحلة الإعدادية الملحقة بالمصانع أى أنه أصبح هناك مستويان لهذا النوع من التعليم:

المستوى الأول : مدة الدراسة به خمس سنوات لإعداد فئة العمالة الفنية المدربة.

المستوى الثانى : مدة الدراسة به ثلاث سنوات لإعداد فئة العمالة الماهرة

ويوضح البيان التالى عدد الطلبة المقيدين فى كل نوعية من النوعيات الثلاث فى العام الدراسى ١٩٧٩/٧٨:

- ٣١٢٠٠٠ طالب وطالبة بالمدارس الثانوية التجارية بنسبة ٦٣%
- ٥٠٠٠٠ طالب وطالبة بالمدارس الثانوية الزراعية بنسبة ١٠%

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٧٥ لعام ١٩٧٠ فى شأن التعليم الفنى، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم ١٩٧١، ص٦

- ١٣١٠٠٠ طالب وطالبة بالمدارس الثانوية الصناعية بنسبة ٢٧%

وقد بلغت النسبة المئوية للبنات إلى البنين فى نوعيات التعليم الثلاث ٢٧% موزعة كالآتى:

- ٥٣% فى مدارس التعليم التجارى.
- ١٠% فى مدارس التعليم الزراعى.
- ١١% فى مدارس التعليم الصناعى.

وقد بلغ عدد الخريجين فى النوعيات الثلاث فى العام ١٩٧٩/٧٨

- ١١٩٦٠٠ طالب وطالبة موزعين كالآتى:

(أ) ٧٥٠٠٠ فى مدارس التعليم التجارى بنسبة ٦٣%

(ب) ١١٥٠٠ فى مدارس التعليم الزراعى بنسبة ١٠%

(ج) ٣٣١٠٠ فى مدارس التعليم الزراعى بنسبة ٢٧%[١]

ثالثا: التنظيم العام للسلم التعليمى بجمهورية مصر العربية

إن فترة التعليم قبل الجامعى تمتد إلى إحدى عشر سنة دراسية[٢] وتبدأ من السادسة حتى السابعة عشر وتشمل[٣]

- ٨ سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى، الحلقة الأولى الابتدائية ٥ سنوات ، الحلقة الثانية الإعدادية ٣ سنوات.
- ٣ سنوات للتعليم الثانى (العام والفنى).
- المعاهد الفنية المتوسطة تلى مرحلة التعليم الثانوى مدة الدراسة بها سنتان.
- التعليم العالى فى المعاهد العليا المتخصصة والجامعات وهى مرحلة تلى مرحلة التعليم العام وتتراوح مدة الدراسة بها بين أربع سنوات وخمس سنوات
- التعليم الأزهرى ويأخذ نفس اتجاه التعليم العام من حيث عدد سنوات الدراسة

---

[١] وزارة التربية والتعليم، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر، مكتب الوزير، ١٩٧٩، ص٢٣

[٢] وذلك بموجب القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١

[٣] المركز القومى للبحوث التربوية ، تطور التعليم فى ج.م.ع (١٩٨٦-١٩٨٨)، القاهرة: الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، ١٩٨٩، ص ٣٠

مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيه

تشمل مرحلة التعليم الأساسى الحلقة الأولى (الابتدائية) ومدة الدراسة بـــها ثـــلاث سنوات وهى تمثل فى مجموعها السنوات المقررة لمدة الإلزام

نظام القبول

يقبل فى المدرسة كل ملزم (من سن ٨ سنوات إلى ست سنوات تنازليا) أما الذيـــن تقل أعمارهم عن ست سنوات فيرتبون تنازليا طبقا للسن ويقبلـــون بـــالتدريج إذا وجدت أماكن خالية وفى حدود الكثافة المقررة للفصل مع مراعاة أن يكون الحـــد الأقصى المقرر للتجاوز هو ثلاثة أشهر فقط فى المدن والحضر وستة أشهر فـــى التجمعات السكانية البعيدة عن العمران فى المحافظات النائية[١]

المسار الخاص

عرف القرار الوزارى ٢٨ فى ١٩٨٥/٣/٢ بشأن الدراسة فى المسار الخاص فـــى الحلقة الإعدادية بأنه نظام فرعى ضمن النظام العام يلحق به التلاميذ ذوى القدرات الخاصة الذين استنفذوا مرات الرسوب فى الصف الواحد، ومناهج الدراسة فى هذا النظام مخففة مع تدعيم مناهج الثقافة الفنية والتدريبات العملية حيث يقدم للتلميذ فيه من البرامج المهنية والبرامج الثقافية ما يتناسب مع قدراته وإمكاناته بما يحقق لـــه النجاح ويحصل الطالب فى نهاية مرحلة الإلزام مصدقة لهذه المرحلة[٢]

ثانيا :

تشمل المرحلة الثانوية:

- الثانوى العام
- الثانوى الفنى

أ- **الثانوى العام**

مرحلة تالية للتعليم الأساسى، الدراسة بها على مدى ثلاث سنوات تنتهى بالحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية.

---

[١] المرجع السابق، ص٣٢

[٢] المرجع السابق، ص٣٥

نظام القبول

يشترط للالتحاق بها أن يكون الطالب حاصلا على شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسى وألا يزيد سنه عن ثمانى عشر سنة، يراعى عند القبول بالمدارس الثانوية فى المحافظات موقع السكن وسن التلميذ والمجموع الكلى لدرجاته فى امتحان شهادة إتمام التعليم الأساسى بالمدرسة الثانوية العامة[١]

ب- **التعليم الثانوى الفنى**

ومن خلال التطور التاريخى لهذا التعليم قد تم التوصل إلى أن هناك مستويان لهذا النوع من التعليم:

المستوى الأول: مدة الدراسة به خمس سنوات لإعداد فئة العمالة الفنية المدربة.

المستوى الثانى: مدة الدراسة به ثلاث سنوات لإعداد فئة العمالة الماهرة.

التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات

تهدف هذه المرحلة إلى إعداد فئة الفنى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات وتنمية المهارات الفنية لدى الدارسين[٢] أى إعداد فئة العمال المهرة التى يمكنها المشاركة الفعلية فى دفع عجلة الإنتاج فى المجالات الصناعية المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة ولمضاعفة الدخل وزيادة الإنتاج ويتم الإعداد بتزويد الطلاب بالقدر المناسب من الدراسات العلمية الفنية والعامة بجانب التدريبات المهنية كل فى مجالات تخصصه مع ربط الخبرات العلمية والعملية المهنية بعضها ببعض بحيث تؤدى هذه المرحلة إلى إكساب أفرادها مهارات وقدرات تصل بهم إلى مستوى العمال المهرة كما تفتح المجال أمام المتفوقين منهم للالتحاق بالكليات الفنية والمعاهد العليا الصناعية[٣].

---

[١] المرجع السابق، ص٣٥

[٢] أحمد فتحى سرور وآخرون، التعليم فى مصر، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى، ١٩٩٠، ص١٦١

[٣] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٦٨٠، ص ٢٨

وقد قامت وزارة التربية والتعليم بإعادة صياغة الأهداف العامة للمدرسة الثانوية الفنية ذات السنوات الثلاث بأنواعها المختلفة صناعية ــ تجارية ــ زراعية ، فحددت ثلاث أبعاد متكاملة لوظيفة المدرسة الثانوية الفنية[١]

١- استكمال الإعداد والنمو القومى للطلاب عن طريق :

(أ) إنماء القيم والاتجاهات الدينية والإنسانية والاجتماعية

(ب) إنماء الاتجاه الإيجابى نحو العمل فى مختلف صوره

(ج) إنماء الميل نحو الاستمرار فى التعليم والنمو

٢- إعداد الطلاب للعمل فى أحد المجالات الزراعية أو التجارية أو الصناعية على مستوى الكادرات الفنية المتوسطة (عامل ماهر ــ كاتب)، وذلك وفقا للمواصفات المحددة لكل مجال، كما هو وارد فى الأهداف الخاصة لكل نوع من أنواع المدارس الثانوية الفنية ويتطلب ذلك:

(أ) مواجهة المشكلات الفنية التى تواجههم أثناء ممارستهم العمل بصورة علمية سليمة

(ب) معرفة وفهم الأسس العلمية والتكنولوجية التى يقوم عليها العمل الذى يمارسه الطلاب بعد تخرجهم

(ج) تأهيل الطلاب لمواصلة تعليمهم والنمو المعرفى المهنى ويتطلب ذلك :

- إنماء المفاهيم العلمية الأساسية التى يتطلبها المعلم فى مستوياته الأعلى
- إنماء مهارات التعليم الذاتى.

مدة الدراسة ونظام القبول

- يقبل بالثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسى ممن لم يقبلوا بالثانوى العام أو من يرغب فى الالتحاق به ، يتم تنسيق درجات النجاح بحيث يدخل التعليم الصناعى

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، المركز القومى للبحوث التربوية، الإطار العام لتطوير مناهج مدارس التعليم الفنى (ذات السنوات الثلاث) صياغة مجموعة من خبراء التعليم الفنى وأساتذة المناهج بكلية التربية عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣

- لا يتجاوز سن الطالب فى أول أكتوبر عن (١٨) عاما ويمكن التجاوز عن ستة أشهر زيادة أو نقصا إذا توفرت الأماكن.
- أن يكون الطالب أو الطالبة لائقا من الناحية الصحية وذلك وفق شروط معينة[١]

الخطط الدراسية للمدارس الثانوية نظام الثلاث سنوات

تعتبر هى الخطط المطبقة حاليا وقد أجرت اللجان المتخصصة بعد إجراء دراسات وأبحاث ميدانية تعديلات المناهج وتم وضع هذه التعديلات موضع التنفيذ وتأليف الكتب المناسبة للتنفيذ خلال العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ وفيما يلى هذه الخطط الدراسية بالتعليم الثانوى الفنى بأنواعه.

التخصصات القائمة بالمدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث

عددها: ٢٦٤٠ مدرسة

تخصصاتها:

١- التخصصات الميكانيكية:

تركيبات ميكانيكية، تشغيل على الماكينات، تشكيل ولحام المعادن، سباكة المعادن، نماذج المسبوكات، أجهزة دقيقة

٢- التخصصات الكهربية:

إصلاح وصيانة المعدات الكهربية، إلكترونيات، تبريد وتكييف الهواء

٣- الصناعات البحرية:

بناء السفن، مصايد وملاحة وفنون بحرية، محركات بحرية

٤- الصناعات المعمارية:

إنشاءات معمارية، عمارة عامة، خرسانة مسلحة، أعمال صحية وسمكرة، نجارة العمارة، نحت معمارى وجرافيت.

٥- الصناعات النسيجية:

غزل، نسيج، تجهيز المنسوجات + الملابس الجاهزة التريكو الآلى والتطريز

---

(١)المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٩٨٠، ص ٢٨

٦- الصناعات الزخرفية:

نجارة الأثاث، الحفر على الخشب، خرط الخشب والماركنزى، الأثاث المعدنى، الحديد المشغول، المعادن الزخرفية والصيانة، الزخرفة والتنسيق، الجلود وبدائلها، الطباعة البارزة والأوفست، التجميل[١]

بيان بالمدارس الثانوية الصناعية (نظام الثلاث سنوات) [٢]

٩٣	مدرسة ثانوية صناعية رسمية للبنين
٣	مدرس مدرسة ثانوية صناعية رسمية ملحقة بالمؤسسات
٢٠	مدرسة ثانوية صناعية رسمية للبنات
٢	أقسام ملحقة بمدارس فنية صناعية (فى دور التصفية)

التخصصات القائمة بالمرحلة الثانوية الصناعية

الشعب الميكانيكية

البرادة خراطة المعادن، بياء السفن، البلاستيك، سباكة المعادن، إصلاح وصيانة الأجهزة، المحركات البحرية، المصايد البحرية.

الشعب الكهربائية

المعدات والأجهزة الكهربائية، التبريد تكييف الهواء، التبريد تكييف الهواء، التركيبات الإلكترونية وراديو (بنين، بنات)، التركيبات الإلكترونية، تليفزيون (بنين، بنات)

شعب السيارات والجرارات، الشعب المعمارية (البناء، البياض، أعمال صحية وسمكرة)

---

(١)أحمد فتحى سرور وآخرون، التعليم في مصر، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى، ١٩٩٠، ص ١٦١

[٢] المرجع السابق , ص١٦١ .

الشعب النسيجية، شعب خاصة بالبنات (التجميل، أمينات المخابز، إصلاح وصيانة الأجهزة)

شعب خاصة بمصنع الحديد والصلب، شعب خاصة بوزارة النقل[١]

التعليم الثانوى الفنى نظام الخمس سنوات

تهدف المدرسة الفنية نظام الخمس سنوات إلى إعداد فئتى الفنى الأول والمدرب فى مجالات الصناعة والتجارة والإدارة والخدمات والزراعة[٢]

التخصصات القائمة بالمدارس الفنية الصناعية نظام الخمس سنوات

وتتمثل فى التخصصات الآتية:

هندسة ميكانيكا (إنتاج)، هندسة سيارات، التشييد والبناء، هندسة إلكترونات، هندسة كهرباء قوى، ميكانيكا تشغيل، ميكانيكا دقيقة

وقد تم تحويل أربع مدارس من المدارس الثانوية الصناعية (نظام الثلاث سنوات) إلى مدارس فنية نظام الخمس سنوات وذلك بالاستعانة بخبرات الدول الصديقة المتقدمة الخبرات المحلية وعلى سبيل المثال:

- مدرسة جلال فهمى الثانوية الصناعية إلى مدرسة فنية بمعاونة جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبدأت الدراسة بها فى العام الدراسى ١٩٧١/٧٠ وتخرجت أولى دفعاتها عام ١٩٧٥م
- مدرسة القاهرة الثانوية الميكانيكية بالقبة إلى مدرسة فنية صناعية نظام الخمس سنوات بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة (منظمة اليونسكو) لإعداد مدربى الورش وقد بدأت الدراسة بها فى العام الدراسى ١٩٧٥/٧٤ [٣]

وقد فتح باب القبول بهذه المدارس الفنية الصناعية (خمس سنوات) لخريجى المدارس الثانوية الصناعية (ثلاث سنوات) فى دراسات تكميلية مدتها عامان

---

[١] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٩٨٠، ص ٢٩-٣١

[٢] أحمد فتحى سرور وآخرون، التعليم فى مصر، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى، ١٩٩٠، ص٢٩-٣١

[٣] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧

لإعدادهم تربويا وفنيا ليكونوا معلمين عمليين، وبذلك ليكـــون التعليـــم الصنـــاعى الثانوى وقد خلا تماما من مصادر إعداد المعلم الجيد للمـــواد الفنيـــة الصناعيـــة العلمية والعملية له ولم توجد إلا المدارس الفنية الصناعية وهى تقوم أصلا بـإعداد الفنيين للصناعة هذا بالإضافة إلى أن القليل منهم هم الذين يعملون فى المـــدارس الثانوية الصناعية لمعلمى ورش[١]

مدة الدراسة ونظام القبول

تستغرق مدة الدراسة بمدارسه خمس سنوات يمنح الناجحون فى نهايتـــها دبلـــوم الدراسة الفنية المتقدم نظام السنوات الخمس وحدد فيه نوع التخصص [٢]

شروط القبول

يشترط فيمن يقبل بالصف الأول:

- أن يكون حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية العامة.
- ألا يتجاوز سنه فى أول أكتوبر (١٨) عاما ويمكن التجاوز عن ثلاثة شـهور بالزيادة فى حالة وجود أماكن خالية.
- أن يجتاز الاختبار الشخصى الذى تعقده المدرسة[٣]

الخطط والمناهج الدراسية للمرحلة الثانوية الصناعية

ويتم إعداد هذه الخطط والمناهج بالاستعانة بخبرات الدول الصديقـــة والخـــبرات المحلية ويراعى فى إعدادها أن يحقق تزويد الطلاب بالدراسات العلميـــة للعلـــوم الأساسية والفنية العامة والخاصة مع التركيز على النواحى التطبيقية داخل المعامل المناسبة للتخصص، بحيث يمكنهم إنجاز التفصيلات النهائية وتحضير الرســـومات ويراعى فى إعدادها تزيد الطلاب بالقدر المناسب من الدراسات العلميـــة الفنيـــة والعامة بجانب التدريبات المهنية مع ربط الخـــبرات العلميـــة والعمليـــة المهنيـــة

---

[١] محمد أحمد محمد ، إعداد معلم التعليم الثانوى الصناعى فى ج.م.ع والمملكة المتحدة (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، سوهاج ١٩٨١، ص١٣٢

[٢] وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم ١٩٨١، ص١٢-١٤

[٣] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفني ودوره في إعداد القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٩٨٠، ص٢٥

ببعضها بحيث تؤدى هذه المرحلة إلى إكساب أفرادها مهارات وقدرات تصل بهم إلى مستوى العمال المهرة، كما فتح المجال أمام المتفوقين منهم للالتحاق بالكليات الفنية وتحقيقا لذلك ونظرا لأن آفاق التطور التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى لم تعد تتطلب من العامل الحضرى مجرد استخدام قوته العضلية فقط بل تقترب أكثر فأكثر من العمل الفكرى فإن المحتوى الثقافى والفنى والمهنى يجب أن يكون فى مستوى يساعد على تنمية شخصية الفرد وقدرته على الفهم والحكم على الأمور والمساعدة فى تهيئته لمهنة أخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك خصوصا فى هذا العصر التكنولوجى السريع التطور وقيم إعداد وتطوير خطط ومناهج هذه المرحلة عن طريق تشكيل لجان تضم ممثلين من المؤسسات الصناعية وعمداء وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا وخبراء التعليم الصناعى وقد تم آخر تطوير للخطط والمناهج وبدئ فى تنفيذها من العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢"[١]

---

[١] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفني ودوره في إعداد القوى العاملة ، مرجع سابق، ١٩٨٠، ص٣٢

ومما يجدر ذكره أن وزارة التربية والتعليم قد عملت في فترة السبعينات بعد تطبيق القانون رقم (٧٥) لعام ١٩٧٠ علي [١]:-

١- تحسين الأساليب التعليمية بقدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتاحة .

٢- توفير واستحداث التجهيزات والمعدات ونجحت إلي حد كبير في ذلك .

٣- تطوير المناهج والكتب المدرسية .

٤- الاجتهاد في توفير المعلم المناسب .

الإصلاح بالقانون الثاني :٧٥ لسنة ١٩٧٠

قد تكون مشروع القانون ٧٥ لسنة ١٩٧٠ من تسعة فصول شملت :[٢]

١-أهداف التعليم الفني

٢- مدة الدراسة بالمدارس الفنية

٣- إنشاء التخصصات الفنية

٤-المشاركة في الرأى بين الوزارة وقطاعات الأعمال

٥- الارتفاع بكافية التعليم الفني

٦- ربط تقسيم المدرس بنتائج تلاميذه

٧- العناية بالمشروعات الإنتاجية في المدارس الفنية

٨- ضمان الجدية في الدرس والتحصيل

ومما تقدم يتبين أنه قد حدث تطور كبير في التعليم الفنى خاصة في التعليم الصناعي الثانوي بعد صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠- وتعد السبعينات فترة هامة في تاريخ التعليم الفني الصناعي ، حيث بدأت الوزارة في زيادة أعداد المدارس الثانوية بتخصصاتها المختلفة ، كما حولت بعض المدارس الثانوية الصناعية إلي مدارس فنية متقدمة نظام السنوات الخميس ، وذلك لأعداد الفنيين اللازمين للمجالات الصناعية المختلفة ، والتخصص أهداف التنمية المتواصلة

---

(١)فؤاد بسيوني متولي ، التعليم الفني (تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - تشريعاته - وإصلاحاته) ، مرجع سابق ، ص

(٢)الذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠

ولمضاعفة الدخل القومي وزيادة الإنتاج ، كما عملت علي تزويد الطالب بالقدر المناسب من الدراسات العلمية والفنية بجانب التدريبات المهنية في المجالات التخصص مع ربط الخبرات العلمية والعلمية والمهنية بعضها وبعض بحيث تؤدى هذه المرحلة إلي إكساب أفرادها مهارات وقدرات تصل بهم إلي المهارة تفتح أمام المتوفقين منهم المجال للالتحاق بالتعليم العالي ، هذا بجانب اهتمام فتزاد بإنشاء مدارس فنية بنات ، ونتيجة لما شهدته ج.م.ع من توسع اقتصادى وانتعاش في حركة التضييع أدخلت بعض التخصصات الحديثة بالتعاون مع الخبرة الأجنبية ، ونتيجة الانفجار المعرفي والثورة التعليمية والتغيرات التكنولوجيا السريعة أعادت الوزارة النظر في سياستها تجاه التعليم الفني بالعمل والمجالات ومؤسساته ليس فقط في مجال التخطيط والتدريب بل ممد ذلك إلي المعيشة فعلية تحتسب فمن فترات الأعداد

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١

لما تأل الوزارة جهداً في تطوير التعليم وتحديثة ، فأصدرت ورقة عمل حول تطوير و تحديث التعليم في مصر ١٩٧٩[١] . وتبعتها بورقة أخري متضمنة سياسية وخططه وبرامج تحقيقه في عام ١٩٨٠م [٢] وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ فأصدر قانون التعليم [٣] ويلغي هذا القانون الجديد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في نشأن التعليم العام ، والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في نشأن التعليم الخاص ، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفني .

وقد " أصدر القانون التعليم الذي التعليم العام والفني وركز هذا القانون علي أن التعليم الفني إلي التصنيع والإنتاج [٤] وتعتبر هذه هي المرة الأولي التي يصدر

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، سبتمبر ١٩٧٩

[٢] وزارة التربية والتعليم، ، تطوير وتحديث التعليم في مصر ، سياسته ، وخططه وبرامج تحقيقه ، يوليو ١٩٨٠

(٣)الجريدة الرسمية ، العدد ٣٤ ، القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم ٢٠ أغسطس ١٩٨١ ، المواد من ٣٠ – ٤٦

[٤] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفني (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ١٢٥

فيها قانون التعليم الفني والعام حيث تناول القـــانون الجديـد مواصفـات الفنيـة ومسؤولياتها وإقامة المعامل والورش والمزارع المناسبة وطالب اشتراك قطاعـات العمل والإنتاج فى مجالس إدارة المدارس وحدد أقسام الدراسة فى نوعيات الثانوى الفنى وفقا لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية ، كما أجاز للعاملين التقـــدم لامتحانات مدارس التعليم الفنى وأن هدف المدرســـة هـو إعـداد الفنـى الأول والمدرب فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمـــات وحـدد القانون أقسام الدراسة الفنية للمدرسة ذات السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطـــط التنمية وأجاز لخريجى الثانوى الصناعى نظام السنوات الثلاث استكمال دراســتهم إلى مستوى الفنى الأول واشترط القانون أن يتميز مدرسو المـــدارس الصناعيـة المتقدمة من ناحية التأهيل والتعليم"[١].

وبناء على الإحصائيات عام ١٩٨٩/٨٨ كان بيان مدارس الصناعية على مسـتوى الجمهورية كما يلى : [٢]

- مدارس ثانوية صناعية نظام (٣) سنوات بنين ١٦٥ مدرسة
- مدارس ثانوية صناعية نظام (٣) سنوات بنات ٥٠ مدرسة
- مدارس فنية صناعية نظام (٥) سنوات (فنى أولى) ١٢ مدرسة
- مدارس فنية صناعية نظام (٣) سنوات (معلمين مدربين) ٥ مدارس

وبعض هذه المدارس نوعية وملحقة بالمؤسســـات والـهيئات بقطـاع الإنتـاج والخدمات أنشئت بالاتفاق بين وزارة التربية والتعليم وهذه المؤسســات وبياناتـها كالتالى :

-مدارس ثانوية صناعية نظام (٣) سنوات نوعية ملحقة بالمؤسسات (٧) مدارس

---

[١] فؤاد بسيونى متولى، التعليم الفني (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ١٢٣-١٢٤

[٢] المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، الدورة السابعة عشر ١٩٨٩ – ١٩٩٠ ، ص١٠٨ .

- مدارس فنية صناعية نظام (٥) سنوات نوعية ملحقة بالمؤسسات (فنى أولى) (١) مدرسة

- فصول ثانوية صناعية نظام (٣) سنوات نوعية مشتركة بين المدارس والمؤسسات (١٤) مدرسة (الدراسة العلمية بالمدارس والعملية بالمصانع) .

إن الواجب يقتضى أن يسير التخطيط على الجبهتين فى آن واحد : جبهة التنمية الاجتماعية وعمادها الإنسان ،وهو العنصر الأول فى بناء الحضارة ومن ثم ينبغى البدء به ، وجبهة التنمية الاقتصادية ،وعمادها الموارد الطبيعية وما يرتبط باستثمار من تقدم علمى وتقنى ، لذلك فإن وضوح الخطة وشمولها يمثل حاجة أساسية لكل من يتصدى لوضع سياسة تعليمية على أساس علمى تواجه المستقبل وتقضى على التناقضات الكثيرة التى نعنى منها سواء بالنسبة للتعليم أو بالنسبة للعمالة ، ومن هنا كان التوسع فى العلم بنوعياته ومستوياته المختلفة وترشيده وتنويعه وتزويد مدارسه ومعاهده بالمعدات والتجهيزات الحديثة ضرورة لازمة لتوفير القوى العاملة الفنية القادرة على الإسهام الحقيقى فى التنمية والإنتاج ، وكان تحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم العام والتعليم الفنى والتنسيق بينهما فى إطار سياسة تعليمية شاملة ضرورة لازمة كذلك لإعداد القدر المناسب من المواطنين لاحتياجات العمل فى المستقبل . فان الاتجاه نحو التحام التعليم العام والتعليم الفنى إنما هو اتجاه عالمى ، فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) ترى أن المقصود بالتعليم الفنية هو جوانب العملية التربوية التى تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات وضرب الفهم والمعارف المقسمة كلها بالطابع العلمى فيما يتعلق بالمهن والأعمال فى شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فهو إذن جزء لا يتجزأ من التعليم العام وإن كان سبيلاً للالتحاق بقطاع مهنى وهو كذلك وجه من أوجه التربية المستديمة ، يقوم بالإسهام فى تحقيق أهداف المجتمع بتحقيق مزيد من الديمقراطية والتقدم الاجتماعى والثقافى والاقتصادى عن طريق تنمية طاقات الفرد الكامنة تمهيداً لمشاركته الإيجابية ل فى السعى لتحقيق هذه الأهداف ، وحتى

يكون التعليم الفنى عنصراً من عناصر التربية المستديمة فانه ينبغى دمج التعليم الفنى والتعليم العام فى كافة مسالك التعليم بعد الابتدائى ، كما ينبغى أن يكون جزءاً لا يتجزأ من التعليم الأساسى من كل فرد ، وذلك بإنشاء نظم تربوية مفتوحة ومرنة ومراعاة احتياجات الأفراد التعليمية وتطور المهن والوظائف .[١]

التكامل بين التعليم الفنى والتعليم العام هو مطلب حضارى وضرورى فى البلاد النامية بصفة خاصة ، وتأخذ الاتجاهات الحديثة فى هذا التكامل عدة مناحى تختلف من بلد لأخر تبعاً لظروفه وإمكاناته ، ومن هذه المناحى فى تحقيق التكامل – هو تطعيم مناهج التعليم العام وبرامجها بالدراسات الفنية ذات الصبغة العملية مثل إدخال الرسم الهندسى والإلكترونات والحاسب الآلى وأعمال الخشب والآلة الكاتبة وغيرها ، ولا شك أن مثل هذه الدراسات تخدم بعض جوانب التعليم الأكاديمى وتستثمر طاقات الطلاب وميلهم إلى الحركة والعمل والنشاط ، وهذا ما يؤكد أهمية الدراسات العملية التى بدأت تأخذ مكانتها فى أنظمة التعليم المعاصرة، غير أن هذا الاتجاه يركز على اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم وإبراز نشاطهم[٢] ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من نحو التعليم الثانوى بجميع أنواعه بدرجه ملحوظة فى السنوات الأخيرة ، وزيادة الاهتمام به سواء النظرى منه لإعداد طلاب أفضل للالتحاق بالتعليم العالى أو الفنى منه من أجل مواجهه احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعنا من القوى العاملة المدربة ، إلا أن هناك بعض القضايا المرتبطة به فيما يلى : إلا أن هناك بعض القضايا المرتبطة به فيما يلى : [٣]

---

[١] المجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودورة فى إعداد القوى العاملة (٩)سلسلة دراسات ، حتى مصر عام ٢٠٠٠ مرجع سابق -ص٦٧

[٢] مجلة التربية ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد السابع والتسعون ، السنة العشرون ، يونيو -١٩٩١ ، ص١٠٠

[٣] UNESCO, Educational trends in 1970, An International Survey (Paris: International Bureau of Education, 1970), p. 19

١- الثنائية أو الازدواجية فى المرحلة الثانوية (تنويعها إلى ثانوى عام وثانوى فنى)

ما زال هناك خلاف حول . فلسفة وأهداف المرحلة الثانوية وتنظيمها ففى الوقت الذى تكون فيه هذه المرحلة منوعة فى كثير من الدول ،إلا أن نجد بعض الدول قد حولتها إلى مرحلة موحدة يتلقى فيها جميع الطلاب قدراً مناسباً من البرامج العامة مع السماح لهم باختيار بعض الدراسات المتخصصة التى ترتبط إما بميولهم الفردية أو باحتياجات المجتمع ويعطى البعض لهذه المدرسة اسم المدرسة الشاملة وهو الاسم الشائع فى الدول الغربية مثل ألمانيا باسم مدرسة العمل و المدرسة البوليتيكنيكية فى الدول الاشتراكية ، ويمكن أن يقال أن هناك ميل واضح لدى كثير من البلاد للأخذ بهذا الاتجاه ، وهو يقضى بإزالة الفواصل بين أنواع التعليم الثانوى المختلفة وتحويلها إلى مرحلة عامة موحدة يذهب إليها جميع من أتموا تعليمهم الابتدائى .

وتتمثل هذه الازدواجية بين التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى بصورتها الحالية فى مصر فى عدة نواح :- [1]

١- الإعداد الثقافى العام

فى الوقت الذى تدور فيه مناهج المدرسة الثانوية العامة حول دراسات نظرية أكاديمية أو ما يسمى بمواد الثقافة العامة ، نجد أن المدرسة الفنية الثانوية تجمع بين الإعداد الثقافى العام والمهنى للطالب ، ومعنى ذلك أن الفنية الإعداد الثقافى لطالب المدرسة الثانوية الفنية أقل من مستواه فى مثيله فى المدرسة الثانوبة العامة ،هذا إلى جانب عدم إعطائه نفس الوزن الذى يعطى للمدارس الفنية أو المهنية .

---

[1] منير عطا الله سليمان ، دراسات مقارنة في التربية ونظم التعليم ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، مرجع سابق ص ١٢٠- ١٢٢

وطبيعى أن يعمل كل ذلك على خلق نوع من الازدواج الثقافى داخل المجتمع وعدم توفر القدر المناسب من الوحدة الثقافية والقومية التى يجب أن يشترك فيها جميع أبناء الوطن .

٢-**القبول فى التعليم العالى :**

يتمثل الازدواج أيضا فى حق كل من خريج المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية فى الاستمرار فى تعليمه إلى مرحلة أعلى ، فالمدرسة العامة تفتح المجال أمام الطلاب للالتحاق بالتعليم العالى حسب تخصصه ، فى حين الآن متاحة تحت شروط معينة – لخريج المدرسة الفنية لاستكمال تعليمه فى أحد المعاهد العليا ولكن هذه الشروط المعينة لا تسمح إلا للقليلين جدا منهم بذلك . وهذا الوضع لا يتفق مع واقع مجتمعنا فى الوقت الحالى الذى يسعى إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ويؤمن بأن التعليم هو الوسيلة لرفع الكفاية الإنتاجية للفرد والمجتمع وللقضاء على هذه النظرة الثنائية بين التعليم العام والفنى ، لابد من ربط الثقافة بالمهنة والمهنة بالثقافة ، ومحاولة مساواة التعليم العام بالتعليم الفنى فعليا وذلك على تغيير اتجاهات الجماهير تجاه مفهوم العمل اليدوى وتوفير فرص العمل أمام الخريجين حيث لم يعد هدف التعليم بعد هو تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، وهذا الأمر يتطلب من وزارة التربية والتعليم الاهتمام بتجارب المدارس الشاملة والمدارس متعددة الفنون والتوسع فيها ، وأصبح من المفيد الآن الاهتمام أيضا بمرحلة التعليم الأساسى التى يتوفر لها من الآلات والمعدات ما يشجعها على تطبيق المواد المهنية العملية بجانب المواد الثقافية ، ولقد بينت الدراسة النظرية أهمية ذلك للقضاء على النظرة الاجتماعية لمفهوم العمل اليدوى وأكدت ذلك أيضا نتائج الدراسة الميدانية حيث وافق خبراء التعليم الفنى على إضافة بعض المجالات الزراعية والتجارية والصناعية ضمن مناهج هذه المرحلة، وأكدت ذلك الدراسة بنسبة ٦٠,٦٧ %من مجموع الخبراء المشتركين فى الاستبيان وفى نفس الوقت أكدت الدراسة النظرية والميدانية معا العمل على تزويد طالب

المدرسة الفنية بالمواد الثقافية التى تساعده على تفهم ظـــروف العمـــل واتســـاع مداركه وكانت نسبة الإجابات ٥٢,٦٧ %. [١]

"وعن نظرة المجتمع للتعليم الفنى على أنه أدنى من التعليم العام أكد خبراء التعليم الفنى ذلك بنسبة ٥٤,٦٧ % حيث أن أبواب التعليم العالى مازالت مغلقة أمام الخريجين من التعليم الفنى – باستثناء كليات التربية – فى شعبها المتخصصة كما أكد الخبراء أن يكون القبول فى التعليم الفنى من خريجى التعليم الإعدادى أو الحلقة الثانية من التعليم الأساسى يكون على أساس من تكافؤ الفرص مع إلغاء الاستثناءات فى التعليم الفنى العادى والمتقدم وذلك من أجل الارتفاع بمستوى طلاب هذا النوع من التعليم – وكانت نسبة الموافقة على ذلك ٧١,٣٣ % ."[٢]

---

[١] فؤاد بسيونى متولى ، التعليم الفنى (تاريخه – تشريعاته – إصلاحاته – مستقبله) ، مرجع سابق ،ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠

[٢] مرجع سابق، ص ٢٣٩- ٢٤٠

فتح القنوات بين التعليم العام والتعليم الثانوى الفنى

قامت وزارة التربية باتخاذ مجموعة من القرارات غير التقليدية والتى تدخل فى إطار التجديدات التربوية المستحدثة فى النظام التعليمى المصرى ، لفتح القنوات بين التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى ، وهو ما يكفل التيسير ، إذ أن تعثر بعض الطلاب فى التعليم الثانوى العام قد يكون ناشئاً عن نقص فى الاستعداد للتعليم النظرى ، وقد يكون عن سوء إرشاد وتوجيه أو عن عدم هذا التوجيه أصلاً فى اختيار نوعية التعليم الذى يتفق مع ميوله واستعداداته ومن منطلق أن القرار التربوى يصدر لمعالجة المشكلات التى يفرزها الميدان ، صدر القرار الوزارى رقم (١٩٤) فى ١٩٨٩/٨/٢٣ والذى يسمح بفتح القنوات من التعليم الثانوى العام إلى التعليم الفنى الصناعى التجارى . الثانوى العام إلى التعليم الفنى الصناعى التجارى .[١]

وقد استفاد من هذا المشروع الطلاب الذين رغبوا فى تغيير مسارهم من الثانوى العام إلى الثانوى الفنى لسبب أو لأخر ، والذين استنفذوا عدد مرات الرسوب فى امتحان الثانوية العامة (والتى محدد لها ثلاث مرات فقط) .

وقد أجاز هذا المشروع تحويل وقبول الطلاب الذين أتموا بنجاح الدراسة بالصف الثانى بالمدارس الثانوية العامة (الرسمية أو الخاصة) أو الطلاب الذين استنفذوا عدد مرات الرسوب فى امتحان الثانوية العامة ، إلى الصف الثانى بالتعليم الثانوى الصناعى نظام السنوات الثلاث بالشروط التالية التى من أهمها : [٢]

أ-أن يكون قد أتم الدراسة بنجاح فى امتحان الثانى الثانوى العام .

ب-من أدى امتحان الثانوية العامة ورسب فيها مرة واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات فى العام الدراسى السابق للالتحاق مباشرة .

ج- ألا يزيد عمره أول أكتوبر عن (٢٢) عاماً (مع مراعاة ، قوانين التجنيد)

---

[١] أحمد فتحى سرور وآخرون ، التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص٢٨٧-٢٨٨ .

[٢] مرجع سابق ، ص٨٢ - ٨٣ .

-يدرس الطالب الملتحق بالصف الثانى الثانوى الصناعى المناهج المقررة بـــهذا الصف وفق خطة دراسة خاصة ، كما يدرس فى حالة نجاحـــه بـــالصف الثـــانى مناهج الصف الثالث الصناعى ، كما هى بحسب خطط الطـــلاب العـــاديين فـــى المدرسة الصناعية ، ويقوم الطالب بنفس الطريقة التى يقوم بها طالب المـــدارس الصناعية ، ثم يحصل على الدبلوم بنف الشروط .وقد بلغ فى عام ١٩٩٠/٨٩ عدد المقبولين بالصف الأول بالثانوى العام والفنى نحو ٤٩٢,٨٠٩ طـــلاب وطالبـــات بالمدارس الرسمية والخاصة يمثلون نحو ٩١,٤ % من جملة الناجحين فى إتمـــام مرحلة التعليم الأساسى لعام ١٩٨٩ البالغ عددهم ٥٧٩,٣١٤ طالباً وطالبة وذلـــك على النحو التالى :- [١]

- ٣١٨,٨١٥ طالب وطالبة بالثانوى الفنى بنسبة ٥١,٥ % من إجمالى عدد الناجحين بالمرحلة وذلك على النحو التالى :-

- ١٤٢,٩٤٢ % طالب وطالبة بالتعليم الثانوى الصناعى بنسبة ٢٦,٥ %

- ٤١,١٥٣ طالب وطالبة بالتعليم الثانوى الزراعى ٧,٨ %

- ١٣٤,٠٠٠ % طالب وطالبة بالتعليم الثانوى التجارى بنسبة ٢٤,٨ %

والبيان التالى يوضح المقارنة بين أعداد طلاب المدارس الفنية فى الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ حتى ٩٨ / ١٩٩٠

---

[١] المرجع السابق ص٨٢-٨٣

بيان مقارن بأعداد طلاب المدارس الفنية فى الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ حتى ١٩٩٠/٨٩ م

النوعية	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
المدارس التجارية	٤٨٦٥٨٣	٤٩٠٢٣٠	٤٤٤٧٨٨	٤١٨٢١٦	٣٩٥٦٥٣
المدارس الصناعية	٢٨٠٣١٢	٣١٩١٢٨	٣٤٦٣٠٥	٣٩٤٤٥١	٤٣٦٢٢٨
المدارس الزراعية	١٠٧٨٠٤	١١٥٤٥٣	١١٠١٧٨	١١١١٧٠	١١٨٢٥٢
جملة التعليم الفنى	٨٧٧٣٩٩	٩٢٤٨١١	٩٠١٢٧١	٩٢٣٨٣٧	٩٥٠١٣٣

المصدر : أحمد فتحى سرور وآخرون ، التعليم في مصر مرجع سابق ، ص٩٣

المدارس الإعدادية المهنية

صدر القرار الوزارى رقم (٢٩) بتاريخ ١٩٨١/٩/١ بإنشاء المدارس الإعدادية المهنية فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى ،مدة الدراسة بها ثلاث سنوات تقدم للتلاميذ مناهج تدريبية عملية تمكنهم من الإسهام فى مجالات العمل والإنتاج ، مع تزويدهم بالقدر الضرورى من المعلومات الثقافية . ويلتحق بهذا النوع من المدارس كل من التلاميذ الذين يبدون رغبتهم فى الالتحاق بها بعد اجتياز الحلقة الابتدائية ، والتلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم أكثر من سبعة أعوام بالحلقة الابتدائية لعدم ميلهم للمواد الثقافية مع ميلهم للمواد العلمية ، والتلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول أو الثانى الإعدادى

لعدم ميلهم للمواد الثقافية مع ميلهم للمواد العلمية ويكون الالتحاق فى هذا النـــوع من المدارس بالصف الدراسى الذى تكرر رسوب التلميذ فيه ويتوفر هذا النوع من المدارس للبنين والبنات ، ومدة العام الدراسى بهذه المدارس عشرة أشـــهر علـــى مرحلتين :-

أ-(٣٦) أسبوع من الدراسة العملية والفنية والثقافية والترويحية يعقد فى نهايتها امتحان الدور الأول تعقبه عطلة لمدة شهر .

ب- (٨) أسابيع تتضمن إنتاجا عمليا للناجحين فى الدور الأول ودراسات تقوية للمتقدمين لامتحان الدور الثانى ، تعقبها عطلة لمدة شهر يتم فيها امتحان الدور الثانى لراسب الدور الأول وتسير الدراسة فى المواد العملية بنظام رأس المال الدائم المتبع فى التعليم الفنى ، ويحصل الناجحون فى امتحان الصف الثالث على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى " إعداد مهنى " مع توضيح المجال العملى الذى درسه التلميذ وهو زراعى أو صناعى للبنين واقتصاد منزلى للبنات وقد بدأ العمل فى هذا النوع من المدارس فى العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ فى مديريات التعليم المختلفة .[١] ويتمثل الهدف الأساسى لمدارس التعليم الإعدادى المهنى فى إعداد المنتهين من التعليم الابتدائى إعدادا ثقافيا وعلميا واجتماعيا يلائم البيئة ، ويمكن التلاميذ من العمل فى المجالات العلمية المختلفة بعد إكسابهم الخبرات اللازمة ومن الممكن تحديد الأهداف التربوية للمدارس الإعدادية المهنية فيما يلى[٢]

١-تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .

٢-التعرف على مصادر الثروة الطبيعية فى البيئة والتدريب على كيفية الاستفادة منها .

---

[١] أحمد فتحى سرور وآخرون ، التعليم فى مصر مرجع سابق ، ١٩٩٠ ص٢٩٥

[٢] إدارة الفيوم التعليمية : الأهداف التربوية للمدارس الإعدادية المهنية بتاريخ ١٩٩٤/٩/٧

٣-توثيق الارتباط بالبيئة المحلية .

٤-تحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والنواحى العملية .

٥- ربط التعليم بحياة الناشئين .

٦-تنمية قدرات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من المعارف والمهارات العلمية والمهنية والقيم والاتجاهات الإيجابية وإعدادهم للمشاركة فى مجالات الإنتاج .

قواعد القبول بالمدارس الإعدادية المهنية

١-يلتحق بالصف الأول بالمدرسة الإعدادية المهنية كل من الآتى : [١]

أ-التلاميذ الذين يرغبون فى الالتحاق بهذه المدارس بعد نجاهم فى الصف الخامس الابتدائي ويتم ذلك خلال شهر من تاريخ إعلان النتيجة .

ب- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم بها سبعة أعوام وأكثر .

ج- التلاميذ الذين يرسبون فى امتحان الدور الثانى فى الصف الخامس الابتدائى بعد السماح لهم بإعادة الدراسة والامتحان فى العام التالى ففى حالة رسوبهم بعد الإعادة يلتحقون بالصف الأول الإعدادى المهنى .

٢- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليين بالصف الأول أو الثانى الإعدادى العام ، حيث يتم قبولهم بالمدارس الإعدادية المهنية فى الصف المناظر .

٣- كل من أتم الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ، ورسب فى امتحان نهاية العام يسمح له بعد الإعادة بالالتحاق بالصف الثانى الإعدادى المهنى إذا رغب فى ذلك بشرط – ألا يزيد عمره عن ١٧ سنة فى أول أكتوبر التالى للامتحان .

٤- يتم تحويل ملفات التلاميذ – تلقائياً من المدرسة الابتدائية أو المدرسة الإعدادية العامة إلى المدرسة الإعدادية المهنية ، هذا وقد وافق وزير التعليم بتاريخ

---

[١] صلاح بشرى المراغى ، دليل التعليم الخاص ، مطابع روز اليوسف الجديدة ١٩٩٦ ، ص٢١-٢٢

١٩٩٢/١١/١ على جواز تحويل التلاميذ من التعليم الإعدادى الأزهرى إلى التعليم الإعدادى المهنى وتحت موافقة الأزهر على التحويل [١].

نظام الدراسة بمدارس التعليم الإعدادى المهنى فى مصر

خطة الدراسة بمدارس التعليم الإعدادى المهنى

تعتمد خطة الدراسة بمدارس التعليم الإعدادى المهنى على جانبين هما[٢]: -

أ - **دراسة نظرية** : وتشمل اللغات : الإنجليزية - الاجتماعيات - الرياضيات - العلوم الصحية - التربية الرياضية والموسيقية .

وهذه المقررات النظرية هى نفس المقررات التى سبق أن رسب فيها التلاميذ فى التعليم الإعدادى مع حذف بعض الأجزاء .

ب - **تدريبات عملية داخل المدرسة وخارجها**

تتضمن فى مدارس البنات التدبير المنزلى ، وأشغال الإبرة والتفصيل والصناعات المنزلية، ومستخرجات الألبان ، والتمريض ، ورعاية الطفل ، والأعمال الفنية كالزخرف والقيشانى ولعب الأطفال ، وأعمال السكرتارية والكتابة على الآلة الكاتبة . أما مدارس البنين : -

فتتضمن الغزل والنسج ، الصباغة ، الطباعة والنجارة والخزف والقيشانى ، وأعمال التعدين والصناعات الزراعية والتركيبات الكهربائية والكتابة على الآلة الكاتبة .

"ويبلغ عدد حصص المجالات العملية والتكنولوجية عشرين حصة أى أن جملة عدد الحصص التى يدرسها تلاميذ التعليم الإعدادى المهنى (٤٠) حصة نظرياً وعملياً ." [٣]

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم العام ، الإدارة العامة للتعليم الإعدادى ، ١٩٩٦ ، ص٣٧ .

[٢] محمد عبد القادر أحمد ، استراتيجية التربية والتعليم لنشر التعليم الأساسى فى الدول العربية . مكتبة النهضة المصرية ،١٩٨٣ ، ص٥٥ .

[٣] وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم العالى ، الإدارة العامة للتعليم العالى ، خطة الدراسة بالحلقة الإعدادية لمدارس الإعدادى المهنى للعام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ .

المدارس الثانوية المهنية

قد قرر المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى عام١٤/٨/١٩٨٩ إنشاء مدارس ثانوية مهنية فى عدد من المحافظات مدتها ثلاث سنوات بمنح الناجحون فيها فى نهاية الصف الثالث ما يعادل شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات ، بهدف أعداد العمالة الحرفية الماهرة ، كما أجاز منح شهادة مهنية لمن يتوقف عن الدراسة فى نهاية الصف الثانى ، وفى ضوء ذلك صدر القرار الوزارى رقم (٢٠٥) لعام ١٩٩٠ بإنشاء مدارس تجريبية ثانوية مهنية (صناعية – تجارية) ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح الطلاب الناجحون فى نهاية الصف الثالث بها شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية الصناعية أو الزراعية نظام الثلاث سنوات " إعداد مهنى " موضحاً بها نوع المهنة أو التخصص ، ويشترط فيمن يقبل بها أن يكون من الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى " إعداد مهنى " فى العام الدراسى السابق لعام الالتحاق ، وبدأ تطبيق هذا النظام بالعام ١٩٩١/٩٠ م ، مع ملاحظة أن خريج المدرسة الإعدادية المهنية يسمح له بالالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية فى التخصص المناظر لما درسه فى الإعدادية المهنية ،وذلك بعد اجتياز امتحان للقبول يحدده التعليم الفنى وفقا للمستوى المطلوب فى المواد الثقافية [١]. ويلاحظ أن المدارس الإعدادية المهنية لم تلقى الاهتمام الكافى من حيث الميزانية المخصصة للنواحى العملية بها ، الخاصة بالورش والأجهزة العملية التى يجب أن يتدرب عليها التلميذ ، فعلى سبيل المثال يوجد مدرسة إعدادية مهنية فى محافظة الفيوم ولكن هذه المدرسة مسائية بعد الفترة الصباحية للمدرسة الإعدادية العامة وهذا أيضا من الأسباب الأساسية فى عدم الاهتمام من الناحية العملية (الورش) ،كذلك من حيث المقررات الدراسية ، فيدرس التلميذ نفس المقررات الدراسية التى رسب فيها أكثر منم مرة فى المدارس الإعدادية العامة ، مع حذف بعض المواد الدراسية فقط . فيجب تعديل هذه

---

[١] أحمد فتحى سرور وآخرون ، التعليم فى مصر ، مرجع سابق ،١٩٩٠ ، ص ٢٩٥

المقررات بحيث تتلاءم مع ميول ورغبات هؤلاء التلاميذ لتحقيق الهدف المرجو من هذا التعليم المهنى .

رابعا : **التوجيه المهنى**

إن التخطيط للطالب من زاوية الكيف لا بد أن يواجه مشكلة وضع الطالب المناسب فى المكان المناسب ، مما يحتم إعطاء التوجيه المهنى عناية شديدة ، وبالرغم من كثرة الحديث عن أهمية التوجيه المهني إلا أن الاستفادة به ما تزال محدودة جدا ، فالمدرسة الإعدادية لم تنجح حتى الآن فى القيام بوظيفتها ومسؤولياتها الكبرى ألا وهى الكشف عن قدرات وإمكانيات وميول تلاميذها ولعل فى منهجها فى طبيعته النظرية الأكاديمية القديمة ، ولعل فى كثرة عدد تلاميذها بالنسبة للمدرسين ثم قلة الإمكانيات والتجهيزات فيها ما عاقها عن القيام بوظيفتها ومسئوليتها على الوجه المطلوب ، كذلك لا يزال توزيع خريجى الاعداديات بنى المدارس الثانوية العامة والمدارس المهنية ومنها المدارس الصناعية يتم على أساس عدد الأماكن الموجودة فى التعليم الفنى ووفقا لمعدلات النجاح فى المدرسة الإعدادية ، وقلما قام هذا التوزيع على أساس من التوجيه العلمى المبنى على معرفة القدرات أو الميول أو الاستعدادات . لقد جرت العادة أن يذهب إلى مدارس التعليم الصناعى كبار السن ، ومن لم يحصلوا على المعدلات التى تسمح لهم بالالتحاق بمدارس التعليم العام ، دون الاعتبار لما تتطلبه الدراسة الصناعية من استعدادات خاصة يمكن الاستدلال عليها من حصول الطالب على معدلات معينة فى مواد الرياضيات والعلوم الطبيعية ، أو من نجاح الطالب فى اختبارات خاصة بالقدرات الميكانيكية والابتكارية وغير ذلك مما يستوجب إعادة النظر فى شروط القبول بمدارس التعليم الصناعى ، وضرورة إشراف جهاز فنى تربوى نفسى على اختيار طلابه .[1] وذلك للأهمية التى أعطيت للتوجيه المهنى ، فإن التطورات الاجتماعية والتربوية الحديثة استحدثت مفهوما جديدا للتوجيه والإرشاد ويؤمن بأن التوجيه المهنى الذى يبدأ بعد انتهاء التعليم أو التدريب عملية قاصرة حيث أنه يبدأ

---

[1] محمد سيف الدين فهنى – سليمان نسيم ، مبادئ التربية الصناعية ، (د.ت) مرجع سابق ، ص٢٥٨ – ٢٥٩

بعد أن يكون الشاب قد حصل فعلا على نوع معين من التعليم أو التدريب ، حـــدد لدرجة كبيرة نوع المهن والوظائف التى يستطيع شغلها . والتوجيه الحقيقى يجـــب أن يكون توجيها تربويا بمعنى حدوثه أثناء العملية التربوية نفسها بواسطة الجـــهاز التربوى بحيث يوجه التلميذ أثناء دراسته إلى نوع التعليم الذى يتناسب مع نـــــوع قدراته وإمكانياته، وبالتالى نحو المهن والوظائف التى تتناسب معه .

خامسا : التعليم والتدريب التقنى والمهنى

" بدأ التعليم الفنى كمرحلة تطوير للتلمذة الصناعية التى كانت تمثل نظاما لإعـــداد العمالة الفنية ، وعندما تطورت وسائل الإنتاج أصبح من الضرورى وجود نظـــام لإعداد هذه العمالة من خلال نظام تعليمى ملائم ." وقد نشأت جميع نظم التلمـــــذة الصناعية الحديثة modern apprenticeship لتدريب العمال المـــهرة كـــامتداد لنظم التلمذة الحرفية القديمة التى صادفت تغييرا بالغا تحت تأثير الثورة الصناعيـــة والأساليب الفنية الحديثة فى الإنتاج ثم كان انهيار نظام التلمذة الصناعية القديمـــة فى بداية القرن التاسع عشر تحت تأثير التغير الذى أحدثته الثورة الصناعية فـــى أساليب وعلاقات الإنتاج سببا فى إنشاء مدارس بديلة وظيفتها إعداد العامل الماهر الذى أضحى نظام التلمذة حينذاك عاجزا عن إعداده ، ولكن عدد هذه المدارس لم يزد كثيرا ولم تحل أبدا محل نظام التلمذة الصناعية ، اقتصرت مهمتها على إعداد عمال مهرة فى بعض الصناعات الدقيقة التى تتطلب طبيعة العمل فيـــها تدريبـــا مدرسيا لفترة طويلة متصلة .[١]

وفى أغسطس عام ١٩٧٥ عقد مؤتمر التعليـــم الصنـــاعى بالتعـــاون مـــع إدارة التدريب بالوزارة ودعى إليه كثير من المشتغلين للنظر فـــى أهدافـــه ، وإحـــداث التوازن بين المدرسة الإعدادية والثانوية الصناعية ومعالجة مشكلاتها من قبل قبول الطلاب وإعداد المدرسين وتدريبهم ... الخ وقد أنتهى المؤتمر إلى مجموعـــة طيبة من التوصيات : - [٢]

---

[١] محمد سيف الدين فهمى – سليمان نسيم ، مبادئ التربية الصناعية ، (د.ت) ، مرجع سابق ، ص ٧٦ – ٨

[٢] محمد خيرى – السيد محمد الغراوى ، تطور التربية والتعليم في "إقليم مصر " في القرن العشرين ،مرجع سابق ، ص٩٩

١- ضرورة إنشاء مدارس صناعية ملحقة بالمصانع الكبيرة ضمانا لحفظ التوازن بين خطوة الدراسات الصناعية وخطوة التقدم العلمى والعملى فى التعليم الصناعى.

٢- إعداد مدرس التعليم الصناعى إعدادا تربويا يساعدهم على إعداد رسالتهم على الوجه الأكمل ، والتوسع فى سياسة البعثات العلمية والعملية والتدريب .

٣- وفى الحقيقة " أن التنمية للتعليم فى الستينيات كانت بلا شك غير متوازنة إذا ما قورنت بتلك الاحتياجات المحدودة للقوى العاملة ، وحتى فى تلك الحالات التى كان الاهتمام فيها موجها إلى التدريب الصناعى والتجاري والزراعي كانت النتيجة في كثير من الأحيان ناصرة دون مواجهه احتياجات جهات أخري ،فلقد كان التعليم الفني غير قادر علي ملاحقة التدريب غير نظامي الذي يجري داخل العمل ومن خلاله وعاجز عن ملاحقة فرص العمل[١]

ومن المعروف أن " أى تعليم نظامي مهما كانت مدته أ ليس كافيا لأعداد الفرد إعدادا يتناسب التغيرات السريعة في تكنولوجيا المهن ، وينطبق هذا علي خريجي المدارس الثانوية بتخصصاتها المختلفة ، بالإضافة إلي ضعف الإمكانيات المتاحة لهؤلاء الخريجين أثناء دراستهم النظرية وشبة العملية ، إلي جانب الصور في المناهج في بعض تلك المدارس التخصصية ، فضلا عن النقص الواضح في تخصصات تشغيل المعدات الحديثة اللازمة في قطاع التشييد والبناء وصيانة تلك المعدات وإصلاحها ، بما في تلك الورش الإنتاجية ، لذلك كان الضرورى الإلجاء إلي سياسة تدريب هؤلاء الخريجين حتى يكتسبوا المهارة التطبيقية والعملية فيما درسوه في المدارس ، وحتى يكتمل لهم إلي جانب المعرفة النظرية – الخبرة من الممارسة الفعلية لأوجه النشاط المتعددة ،[٢] ولذلك ظهرت الحاجة الملحة لتدريب هؤلاء الخريجين وباقي العمالة اللازمة للسير نخطط التشييد والبناء في وقت

---

[١] نظمى لوقا ، ورقة عمل القطاع ، القاهرة دار المعارف ، ١٩٧٣ ، ص١٨

[٢] المجالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومي للتعلم والبحث العلمي التكنولوجي . الدورة الثامنة عشر ، ١٩٩٠ سبتمبر – ١٩٩١ يونيو . ص ١٧١

تعمير مدن القناة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث واجهت الحكومة في هـذا الوقـت القصور والعجز في توفير العمالة الفنية الماهرة ونصف الماهرة بإنشاء مراكـز التدريب فبدأت وزارة الإسكان والتعمير في هذا الوقت بإنشـاء جـهاز مركـزي للتدريب ضم إلية مركزان في إمبابه والإسكندرية كانا يعملان قبل ذلك بسـنوات ، وعند إنشاء الجهاز المركزي للتدريب حددت أغراضه في النـهوض بـالتدريب وتنمية الدعي التدريبي وكفالة إمكانيات ووسائل التدريـب ، والتوعيـة الحرفيـة والفنية والمهنية وفقا لمفضيات حاجة العمل ومطالب التنمية والتعمير مما يحقـق رفع الكفاية الإنتاجية ومسايرة التقدم التكنولوجي في مجال التشييد والبناء والمرافق الاستخدام الأمثل القوي العمل المتاحة .[١]

دورة وزارة الإسكان والتعمير في التعليم الفني والمهني

ويضطلع بالتدريب فيها جهاز التدريب للتشييد والبناء الذي أنشئ عـام ١٩٧٥م ويتبعه[٢] :- (٨) مراكز خاصة بالحرفين (بالإضافة إلي الإفادة من (١٨) مدرسة ثانوية وصناعية فى الفترة المسائية) .

-مركز واحد للمشرفين الفنيين .

-مراكز تدريب شركات المقاولات وعددها (٥) مراكز .

مركز تدريب المقاولين العرب . ويتم التدريب فى المراكز المشـار إليـها وفقـا للتالى :-

أ- تدريب المشرفين الفنيين والتدريب النمطى لمدة تتراوح بين شهرين وأربـع شهور .

ب- التدريب السريع لمدة (٣) أشهر على حرف البناء .

ج- هذا وتهدف خطة جهاز التدريب للتشييد والبناء إلى أقامه :-

١ - (٦٢) مركزا لإعداد ٥٠ ألف عامل حرفى سنويا .

٢- (٣) مراكز لإعداد ٢٠٠٠ مدرب سنويا .

---

[١] المرجع السابق . ص١٧١

[٢] المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ،المجلد السادس الدورة الرابعة (١٩٧٦ - ١٩٧٧) ، (١٩٧٤ - ١٩٨٩) ، ص ٩٤

وفى الواقع " أن قطاع التشييد والبناء يؤثر بطريقة فعالة فى معظم استثمارات خط التنمية ، ومن هذا ترجع أهميته للدولة والمواطنين على حد سواء ، وتبلغ قيمة الاستثمارات المخصصة للمشروعات التى يقوم بتنفيذها هذا القطاع فى الخطة الخمسية ١٩٩٢/٨٧حوالى ٢٢ مليار من الجنيهات ، موزعة تقريباً على السنوات الخمس " [١] ويعمل فى قطاع التشييد والبناء حوالى (٧٥٠) ألف عامل من مختلف المهن الهندسية والمالية والإدارية ومن أصحاب الحرف ، بالإضافة إلى العمالة العادية ، ويمثل حجم العمالة كلها حوالى ٦٠ % من الطاقة البشرية العاملة فى الدولة والتى يصل مجموعها إلى أكثر من (١٢)مليون نسمة " .[٢]

" وتعتمد مكونات التشييد والبناء الأساسية الخمسة على القوى العاملة ، سواء البناء المعدات الأساليب الفنية ، التحويل ، وتعتمد بالدرجة الأولى على عنصر القوى العاملة بدءاً من تصميم المشروعات ، ثم إسنادها لشركات المقاولات ثم قيام تلك الشركات بوضع تلك المشروعات بمستنداتها فى حيز التنفيذ فى التوقيت المحدد ، بالأساليب الفنية السلمية ثم بالجودة المطلوبة لتحقيق المستهدف من إقامة المشروع ، ولذلك فالواجب الأساسى هو الاهتمام بكفاءة العامل سواء كان عاملاً عادياً أو نصف ماهر أو ماهراً أو فنياً أو مهندساً أو مساعد مهندس ، فالعمل الجيد يكون نتيجة جهود العمالة الجيدة ، ولا تأتى الكفاءة ألا بالتعليم الجيد والتدريب الجيد المستمر " [٣] .

المشاكل التى تواجه التعليم الفنى والتدريب فى قطاع التشييد والبناء

وتتمثل هذه المشاكل في النقاط التالية [٤]:-

١- الوضع الراهن المتمثل في إمكان مزاولة الكثير من المهن علي ترخيص بذلك ، وتداول السلع غير الحاصلة علي الجودة في الأسواق

---

[١] المجالس القومية المتخصصة . العلمي والتكنولوجي الدورة الثامنة تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث عشر . مرجع سابق . ص ١٦٣

[٢] المرجع السابق . ص١٦٣

[٣] المرجع السابق . ص ١٦٤

[٤] المرجع السابق . ص ١٦٥

٢- والتى تقوم بتصنيعها أفراد أو أماكن إنتاج ليست على المستوى الفنى اللائق ، وهو ما يقلل من أهمية التعليم الفنى ، ومن رغبة الكثيرين فى الالتحاق به ذلك بالإضافة لما يعانيه خريجو هذا النوع من التعليم من الضغوط الاجتماعية المتمثلة فى نظرة المجتمع المتدينة لهم ، فضلا عن البطالة المتفشية بين الكثير من خريجى التعليم الفنى بمستوياته المختلفة لوجود أعداد وتخصصات غير مطلوبة لسوق العمل .

٢-عدم توافر الأخصائيين الفنيين علي مستوي عال ، وذلك بعد التحويل جميع المعاهد العليا الصناعية إلي الكليات هندسية نمطية والتي ليس من مهمتها تخريج أخصائيين فنيين بل مهندسين .

٣- التمسك بالتوظيف بناء علي مسميات الشهادات ، بغض النظر عن المستوى الحقيقى لمهارة الخريج ، حيث أنه لا يوجد حتى ألان توصيف قومى شامل للمهن أو تحديد لمستويات المهارة لكوادرها ، وهو ما يقلل من أهمية الإجادة والإتقان ومستويات المهارة .

" وتقوم وزارة التعليم بالعبء الأكبر فى التعليم والتدريب الفنى والمهنى ، ويشاركها فى مجال التدريب عدة جهات أخرى ، منها وزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الأجتماعيه ، ووزارة الصناعة ،ووزارة الإسكان والتعمير التى سبق أن أشرنا إليها ، والإدارات المحلية بالمحافظات والقوات المسلحة ، ولقد حددت سياسة الوزارة أساليب إدارة الخدمة التعليمية وأنماطها فى قطاع التعليم الفنى ، بما يكفل تكاملها والتوسع فى تقديم هذه الخدمة ، والارتفاع بكفايتها والاستقلال الأمثل للموارد البشرية والموارد الاستثمارية المتاحة لتحقيق أهداف هذا النوع من التعليم بتحسين الأساليب التعليمية ، وتطوير المناهج والكتب المدرسية ، وتوفير استحداث التجهيزات والمعدات ، وإعداد المعلم الصالح واستحداث تخصصات جديدة بحسب ما يتوفر لديها من معلومات عن احتياجات خطط التنمية ، ومسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى مع تهيئه وسائل التدريب العلمى للطلاب بالمدارس والمصانع والمؤسسات ، وربط هذا النوع من التعليم بقطاعات الإنتاج والخدمات المناظرة فى البيئة ، مع التوسع فى إنشاء المدارس

التخصصية بهدف تدريب الطلاب على احدث الآلات والمعدات المستخدمة فى قطاعات الإنتاج واشراك قطاعات الإنتاج والخدمات فى أعداد الطلاب أعدادا فنيا بما يناسب احتياجاتها الفعلية ومتطلباتها وإدماج الطالب فى جو العمل الحقيقى ليعيش فيه بكل أحاسيسه ومتطلباته " [١]

"ورغم قيام الوزارة بتحديد سياستها طبقا للنمط المشار إليه من حيث ربط التعليم الفنى بقطاعات الإنتاج والخدمات إلا أن المجلس لا يزال يرى أنه بالرغم من بعض النماذج الناجحة المتمثلة في المدارس الفنية المقامة في مواقع الإنتاج – فلا يزال هناك نقص في تعاون قطاعات الإنتاج والخدمات ، وهي القطاعات التي تتوافر لديها الإمكانيات في تدريب العمالة التي تعدا وزير التربية والتعليم ، مع أن ربط معاهد ومدارس ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني بتلك القطاعات لتبادل الخبرة والإنارة بين العاملين في هذه القطاعات للتعليم والتدريب يعمل برفع التعليم والتدريب ،وخاصة في مجال النشيد والبناء الذي يستثمر فيه ما يقرب من ٥٠% من خطط الاستثمارات الخمسية والثانوية للدولة ، ويصل في خطة التنمية الحالية ١٩٩٨/٨٧ ميلادية إلي ما زيد علي ٢٢ مليارا من الجنيهات .

التعليم الصناعي يهدف إلى إعداد فئة الفنيين فى مجالات الصناعة والمدرسين العمليين فى المدارس الصناعية ،إعدادا يتمشى مع حاجات التطور والتقدم العلمي بحيث يمكن استثمار هذه الثروة البشرية فى سبيل زيادة الإنتاج وجودته أفضل استثمار. وتأهيلهم ليكونوا قادرين على الإنتاج المتميز فى جميع المجالات وأن يكونوا على درجة من المعرفة والثقافة والمهارة الفنية والعملية تتفق مع الاحتياجات الفعلية لخطط التنمية وحاجة السوق المحلية والعربية ويتم الإعداد حاليا على مستويين:-

---

[١] المجالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي الدورة الثامنة عشر .مرجع سابق .ص١٦٨

١-المستوى الأول (فنى) وإعداد فئة الفنيين فى المدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد مرحلة التعليم الأساسى.

٢-المستوى الثانى (فنى أول-مدرب) ويتم إعداد هذه الفئة فى المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الخمس ومدة الدراسة بها خمس سنوات بعد مرحلة التعليم الأساسى[١]

فإن ربط التعليم الفنى والتدريب وقطاعات الإنتاج من أهم التوصيات التى انتهت إليها معظم الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير التعليم الفنى وأكدد، عليها المؤتمرات المتعددة التى عقدت فى هذا المجال ، وذلك نظرا لطبيعة التحدى الراهن الذى يواجهه هذا النوع من التعليم لمجابهة التقدم العلمى والتكنولوجى وحاجات التطور الإنتاجى التى تتزايد معدلاته والتي تحتم ضرورة الاهتمام بإعداد خارجي هذه المدارس إعدادا حديثا جيدا يتجاوب والمدي التي تستخدم فيه الإمكانيات المعرفية والإدائية المطورة ، كذلك الأتجاة للتوسع في القبول في مدارس التعليم الفني لاستيعاب الزيادة الكبيرة من الحاصلين علي الشهادة إتمام الدراسة للتعليم الأساس ، مع ثقل الأعباء الملقاة علي عائق قطاع التعليم بالدولة والقيود التي تضعها الظروف الاقتصادية علي الإمكانيات المتاحة لهذا القطاع وتأثير هذه القيود علي مستوي براج التعليم وإعداد خريجيه [٢] وهذا الربط بين التعليم افن بصفة خاصة وسوق العمل ، وإزالة الحواجز المصطفة والإجراءات الحاكمة التي تمنع من الانتقال المسير من التعليم العالي المتطلب بشدة ، حيث التعليم الفني مستقبل مصر وما أثمر عنه الجهد الكبير الذي بذلة الرئيس محمد حسني مبارك في اتفاق (مبارك - كول) ، فقد بدأ مشروع (مبارك - كول) بمبادرة من الرئيس أثناء إحدى زياراته إلي ألمانيا ويهدف المشروع إلي تطويرا

---

[١] المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي ، الدورة السابعة عشر. ١٩٨٩ سبتمبر -١٩٩٠ يونيه ، ص ١٠٦-١٠٧.

[٢] المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القوي للتعليم والبحث العلمي ولتكنولوجي ، الدورة السابعة عشر،سبتمبر ١٩٨٩- ١٩٩٠ يونيه .ص ١٠٣ .

الفني وإدخال نظام التعليم المزدوج في مصر والاستفادة من الخبرة الألمانية في هذا المجال [١] حيث صرح وزير التعاون الاقتصادى الألمانى توقيع الاتفاقية أن لدي ألمانيا التزاما سياسياً لدعم التعليم الفني في مصر ، تقديراً لدور مصر ولدور الرئيس مبارك شخصياً في دعم الشرعية الدولية ، والديمقراطية في بلدة ، ومساندة الحق والقانون وفي قيادة الاعتدال والحكمة في هذا الجزء من العالم . وهذا المشروع الكبير يحتاج إلي مقومات ألمانيا وستساعد ألمانيا بكل ما تملك علي أنه يجب أن نساعد أنفسنا قبل ذلك أنفسنا قبل ذلك .

وقام وزير التعليم المصري بتوقيع الاتفاقية في أوائل عام ١٩٩٢ وتهدف الاتفاقية التي تدعيم التعليم الفني وتحديثة ، وتطو تر الفنية في مصر ، من حيث المعدات والبرامج وطرق التدريس بالاستعانة بالخبرة الألمانية[٢].

والقدرة اليدوية إحدى القدرات التى يهدف التعليم الحديث إلى إكسابها للأطفال وهى تمكنهم من الانتقال الميسر في أى مرحلة إلى سوق العمل والى الحياة العملية ولابد أن تعود هذه البدايات المهمة التعليم الأساسى .

إن ذلك بطبيعة الحال يحتاج إلى دراسة كاملة لسوق العمل فى مصر وتقييم شامل لكل الإمكانات المتاحة للتعليم الفنى ،وتحديد علمى للاحتمالات المستقبلية لقطاعات الإنتاج والخدمات فى مصر، وفى السوق العربية والأفريقية بل وفى السوق العالمية ، كما يحتاج الأمر إلى إجراءات تشريعيه تتعلق بتوصيف المهن المختلفة، وشروط الترخيص بالعمل فيها ودور الغرف التجارية والصناعية فى المرحلة المقبلة ،وهو ما يتم الآن بمعاونة فنية من ألمانيا فى إطار مشروع مبارك – كول[٣]

---

[١] ج.م.ع وزارة الأعلام ، الكتاب المستوي ، ١٩٩٤ مرجع سابق ، ص ١٨

[٢] حديث للوزير د: حسن كمال بهاء الدين وزير التعليم بجريدة الأهرام فى ١٩٩٢/١١/٢

[٣] مبارك والتعليم ، نظرة الى المستقبل ، ١٩٩٢ ، ص٧١

وقد بحث بالفعل وزير التعليم حسين كامل بهاء الدين فى بون فى اليوم الموافق ١٩٩٢/١٢/١١ مع رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية الفيدرالية بألمانيا أوجه التعاون والأستفاده من تجارب ألمانيا فى مجال التدريب بمصر فى إطار اتفاق (مبارك – كول) والذى يقضى بمساعدة مصر فى تطوير وتحديث التعليم الفنى ،وقد اتفق الوزير –خلال لقائه بمدير المعهد القومى للتدريب والتعليم الفنى فى بون – على الاستعانة بالخبرات الألمانية لتدريب وإعداد المدربين فى مختلف القطاعات الإنتاجية بإقامة مراكز لهذا الغرض بمصر ، أو قيام الخبراء الألمان بتدريب المدرسين المصريين لتكوين نواة لتدريب معلمى التعليم الفنى بالنظام التعليمي المزدوج the dual system ،وهذا ما أشارت إليه الباحثة من خلال دراستها بألمانيا ، وهذا النظام الذى يقضى بتدريس المواد النظرية بالمدارس الفنية وإجراء التدريبات العملية بالوحدات الإنتاجية والورش ، وقد صرح الوزير بأن الاتجاهات الحديثة التى تقوم بها ألمانيا حاليا فى مجال التعليم الفنى هو تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم ، وفتح فرص الالتحاق بالجامعات لاستكمال التعليم العالى أمام خريجى كل نوعيات التعليم ، وكذلك الاهتمام بالتعليم الفنى منذ المرحلة الابتدائية وإدخال بعض المواد الفنية الدراسية فى مناهج التعليم الابتدائى والتركيز على علوم المستقبل وهى الرياضيات واللغات والعلوم فى جميع أنواع التعليم.[1] "وقد بدأت بالفعل مجموعة العمل المصرية الألمانية الخاصة بتنفيذ مشروع (مبارك-كول) تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى وربطهما بمراكز الإنتاج والصناعة فى مصر اجتماعاتها فى ١٩٩٢/٣/٢٣ ، واستمرت الاجتماعات لمناقشة كل جوانب تنفيذ المشروع إلى ٤ابريل عام ١٩٩٢، كمرحلة أولى...

وتجددت اللقاءات مرة أخرى فى منتصف يمنيو عام ١٩٩٢ ،حيث عقدت ندوة حضر فيها القطاعان العام والخاص ،وقطاع الأعمال وجميع الهيئات والوزارات المعينة بالصناعة والعمل والتعليم وذلك لوضع أسس البدء فى التنفيذ الفعلى

---

[1] جريدة الأهرام اليومية فى ١٩٩٢/٢/١٢ .

لمشروع مبارك – كول ، وصرح الدكتور "أمين مبـــارك"[٢] عقـــب انتـــهاء أول اجتماع لمجموعة العمل ،أنه تم مناقشة الإطار الرئيسى للمشروع وتضمنت خطـــة العمل القيام بزيارات الجانب الألمانى للجهات المعينة بـــــالتدريب المـــهنى مثـــل وزارات الصناعة والعمل ومراكز التدريب وكليات التعليم الصناعى والمـــــدارس الصناعية ، ومن ملامح أنه تم وضع توصيف لجميع المهن عن طريق الاســـتعانة بالجهات المعينة والدراسات السابقة فى هذا المجال ،فعلى ســـبيل المثـــال يوجـــد بألمانيا ٣٨٦ مهنة لها مواصفاتها وشروط العمل بها كما سبق الإشارة إليـــه فـــى الفصل الدراسى الخاص بألمانيا ، وقد أكد رئيس المجموعة على أنه فى النهايـــة سيتم التوصل إلى هذا التصنيف بحيث يصبح كل صاحب مهنة مؤهلاً لها تدريبـــاً وعلمياً كما فى ألمانيا ، وبذلك يمكن احترام المهنة والارتقاء بها والحفاظ عليها"[١] وقد تم تطبيق هذا المشروع بالفعل فى مدينة السادس من أكتوبـــر حيـــث أصبـــح نموذجاً لنجاح مشروع (مبارك – كول) للتدريب المهنى المزدوج فى أنحاء مصـــر ، فقد كان عدد المتدربين فى هذا المشروع ٣٢ متدرباً فى عام ١٩٩٥ ولكنه قفـــز إلى ٥٤٦ فى عام ١٩٩٧ ، وقد جاء افتتاح الدكتور /حسين كامل بهاء الدين الدين وزير العام والدكتور مؤلف ديتريش شيلينج سفير ألما نيا بالقاهرة للمشروع الجديد للتدريب المهني إطار مبادرة مبارك – كول بمدينة السادس مـــن أكتوبـــر ليؤكـــد خطوات دعم المشروع حيث بعد المشروع الجديد حلقة في السلسة المشاريع التـــي تم أفتتحها بالفعل في مدن العاشر من رمضان والسادات ، وقد قـــامت الحكومـــة الألمانية بتمويل هذا المشروع بمبلغ ٣,٨ مليون مارك ألماني (تعال ٧,٥ مليـــون جنية مصري) وبذلك تصل جملة المنح التي تم توفيرها لمبادرة مبارك – كـــول حتى الآن ٢٦ مليون مارك ألماني (تعادل ٥٢ جنية مصري).[٢]

---

[٢] رئيس مجموعة العمل المصرية وأستاذ ورئس قسم الهندسة الميكانيكية بجامعة القاهرة ،ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

[١] جريدة الأخبار . الصفحة العاشرة فى ١٩٩٢/٣/٣٠ . أعد كتابته كريمة عبد الرازق ، ص ١٠

[٢] جريدة الأهرام اليومية في ١٩٩٢/١٢/٢٢ ، ص ٢٤

التعليم المزدوج: هو أساس المشروع حيث يقوم علي ازدواجية التنفيذ بين وزارة التعليم والجهات المستفيدة منه في أربعة مجالات [١]:-

ازدواجية المكان: حيث يتم التعليم النظري في المؤسسات التعليمية بينما يتم تلقي التدريب العمل في المصانع والورش ومراكز التدريب.

ازدواجية وضع المناهج : وتقوم بها المؤسسات التعليمية بالتعاون مع المؤسسات الصناعية المستفيدة ، لتبادل الخبرات والمعلومات ، حتى يتم التدريب وفقا للاحتياجات الحقيقة ومتطلبات السوق .

ازدواجية التمويل : نظر لارتفاع التكاليف تتم مساهمة الحكومة والغرف الصناعية والزراعية والتجارية باعتبارها الجهات المستفيدة من التدريب .

ازدواجية تقييم التعليم : لكى يتأكد الجميع أن مستوى الخرجين يفى باحتياجات الصناعة وقطاع الأعمال تم تشكيل لجنة عليا تضم إلى جانب الأعضاء الألمان رؤساء جمعيات مستثمرى مدن كل من العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والسادات ورئيس اتحاد نقابات عمال مصر وبعض رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى ورئيس اتحاد نقابات عمال مصر وبعض رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى ورئيس اتحاد البنوك و ورئيس اتحاد الصناعة المصرية ورئيس اتحاد الصناعة المصرية ورئيس الغرف التجارية وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال ممثلين لوزارات التربية والتعليم والصناعة والقوى العاملة والتعاون الدولى.

وقد تم اختيار ستة مواقع بمدن (العاشر من رمضان- ٦ أكتوبر – السادات – المحلة الكبرى – شبرا الخيمة – العامرية) لإقامة مراكز تدريب رفيعة المستوى ، على غرار الموجود بألمانيا لتكون نواه لمشروع (مبارك – كول) بتنفيذ مشترك

---

[١] ج.م.ع – وزارة الأعلام ،الكتاب السنوي ، ١٩٩٤ ،مرجع سابق ، ص٢١٨

بين مصر وألمانيا وتحويل كامل من الحكومة الألمانية ، ويضم كل مركز ورشا لكل الحرف التى تهم المنطقة [١].

وقد تم الاتفاق مع المصانع الموجودة فى المناطق التى تم اختيارها للتدريب العملى لطلاب المراكز الستة ،المدارس الفنية بالمناطق التى بها هذه المدارس وإجراء امتحانات الطلاب بالتنسيق مع هذه المصانع وبانتهاء المشروع تتم دراسة مدى نجاحه تمهيدا لتعميمه على مستوى الجمهورية .[٢]

ويمكن القول أننا في حاجة شديدة لهذا التطوير وبالأخص أن التعليم الصناعي لم يكن محاطا بالعناية الكافية التي تجعله يساير التقدم المستمر ، مما جعل الإقبال عليه قليلا إلا من بعض الطبقات ، أو المتخلفين عن المراحل التعليمية الأخرى ، بيد أن الاهتمام كله كان مركزا نحو التعليم العام الذي ظل محط أنظار الطلاب وأملهم الأول لكونه المدخل الوحيد للجامعات ، فضلا عن أن التعليم الصناعي مستكملا للمقومات التربوية ، بل كان منعزلا عن شئون الحياة وتطورها ، ولم يشمله أى تغير ليتجاوب ويتكيف مع احتياجات الأمة الاقتصادية حتى انصرف أغلب خريجيه لمباشرة الأعمال المكتبية البعيدة كل البعد عن النواحى الفنية . ومن هنا نجد أن التخطيط التعليمى ، ضرورة تحتمها الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى يعيش فيها مجتمعنا المعاصرة ، وقد استلزم هذا التخطيط اتخاذ إجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نحوه كما وكيفا ، بحيث تحقق التوازن بين متطلبات المجتمع ، وقدرة نظام التعليم على الوفاء فى هذه المتطلبات.

---

[١] ج.م.ع- وزارة الاعلام ،الكتاب السنوى ، مرجع سابق ، ص٢١٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٢١٩ .